

شرح

السبل المرعية

في السياسة الشرعية

النظم وشرحه كلاهما من تأليف

الشيخ الدكتور وليد بن إدريس المنيسي



Islamic University of Minnesota
الجامعة الإسلامية بنيسوتا



حقوق الطبع محفوظة لكل مسلم يرغب في طباعتها
للتوزيع المجاني

الناشر

دار الجامعة الإسلامية بولاية مينيسوتا للنشر والتوزيع
الطبعة الأولى ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٨ م



مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإن من أعظم محاسن الإسلام أنه دين شامل لكل ما فيه صلاح العباد والبلاد في الدين والدنيا، ولذلك فقد بين النبي ﷺ حقوق وواجبات كل من الحاكم والمحكوم، كما بين -بقوله تارة وبفعله تارة- القواعد والأسس التي تُسّاس بها الدول، والتي تتعامل بها الدولة مع الدول الأخرى، واعتنى أئمة المسلمين بتدوين كتب عديدة في السياسة الشرعية والأحكام السلطانية، إلا أن هذا العلم علم السياسة الشرعية من العلوم التي ندر نظمها في الشعر، ولما كان النظم الشعري أسهل في الحفظ، رأيت أن أسد هذه الثغرة بهذا النظم الموجز الذي سمّيته:

السبل المرعية في السياسة الشرعية

ثم وجدته محتاجاً لشرح مختصر يوضح ما قد يخفى على بعض الطلاب، وهو هذا الشرح الذي بين أيديكم، وأسأل الله تعالى أن يكتب لهذا النظم وشرحه القبول، وأن ينفع به المسلمين، وبالله تعالى التوفيق .

وكتب : وليد بن إدريس المنيسي

منظومة السبل المرعية في السياسة الشرعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١- الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الشَّانِ
- ٢- ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ السَّرْمَدِي
- ٣- مَنْ سَاسَ بِالْقُرْآنِ خَيْرَ أُمَّةٍ
- ٤- وَبَعْدُ، فَالسياسةُ الشَّرْعِيَّةُ
- ٥- وَعِلْمُهَا عِلْمٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ
- ٦- لَذَا اسْتَحْرَتْ اللَّهُ فِي مَنْظُومَةٍ
- ٧- فِي الإصطِلَاحِ الحَدُّ لِلسياسةِ
- ٨- مَوْضُوعَهَا حُقُوقُ كُلِّ حَاكِمٍ
- ٩- ثِمَارُ ذَا العِلْمِ هِيَ التَّوَصُّلُ
- ١٠- وَفَضْلُهُ فَضْلُ عُمُومِ العِلْمِ
- ١١- وَاضِعُهُ فَصَاحِبُ التُّعْمَانِ
- ١٢- وَالإِسْمُ فَالسياسةُ الشَّرْعِيَّةُ
- ١٣- يَمُدُّهُ الأَصْلَانِ ثُمَّ السِّيَرَةُ
- ذِي المُلْكِ وَالقُوَّةِ وَالسُّلْطَانِ
- عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
- وَأَصْلَحَ النَّاسَ بِخَيْرِ شِرْعَةٍ
- مَقَاصِدُ الدِّينِ بِهَا مَرْعِيَّةُ
- وَقَلَّ مَنْ يَنْظِمُهُ بِالشَّعْرِ
- أَبْوَابُ ذَا العِلْمِ بِهَا مَضْمُومَةٌ
- إِصْلَاحُهُ تَدْبِيرُ شَأْنِ الدَّوْلَةِ
- وَشَرْطُهُ وَمَا عَلَيْهِ فَاعْلَمِ
- إِلَى قِيَامِ حُكْمِ شَرِيعِ يَعْدِلُ
- نِسْبَتُهُ لِلْفَقْهِ يَا ذَا الحِلْمِ
- جَامِعُهُ المَآوِرِدِ ذُو الإِثْقَانِ
- كَذَلِكَ الأَحْكَامُ سُلْطَانِيَّةُ
- وَالخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ القُدُورَةُ

- ١٤- وَحُكْمُهُ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ
- ١٥- إِمَامَةٌ خِلَافَةُ التُّبُّوَّةِ
- ١٦- لِلدِّينِ، وَاسْمُهَا هُوَ الْخِلَافَةُ
- ١٧- (يَأْمُرُكُمْ) دَلَّتْ عَلَى وُجُوبِهَا
- ١٨- وَمَيِّتٌ مَاتَ بِغَيْرِ بَيْعَةٍ
- ١٩- وَأَجْمَعُوا عَلَى وُجُوبِ نَصْبِهِ
- ٢٠- إِسْلَامُهُ الْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ
- ٢١- وَالْإِجْتِهَادُ وَكَذَا الْكِفَايَةُ
- ٢٢- وَيَلْزَمُ السُّلْطَانَ حِفْظَ الدِّينِ
- ٢٣- إِقَامَةُ الْحَدِّ مَعَ الْقَضَاءِ
- ٢٤- مُبَاشَرٌ مُؤَمَّنٌ لِلْسَّابِلِ
- ٢٥- وَدَاخِلٌ فِي وَاجِبِ الْأَيْمَةِ
- ٢٦- مُسْتَأْمِنٌ مُعَاهِدٌ مُحَارِبٌ
- ٢٧- وَلَيَعْمَلَنَّ بِمُرْسَلِ الْمَصَالِحِ
- ٢٨- وَلِيُحْسِنَنَّ تَعَامُلًا مَعَ الْأُمَّمِ
- ٢٩- وَحَقُّهُ طَاعَتُهُ، نَصِيحَتُهُ
- مَسَائِلُ فُصُولِ ذِي الْمَنْظُومَةِ
- سِيَاسَةُ الدُّنْيَا مَعَ الْحِرَاسَةِ
- إِمَامَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ إِمْرَةٌ
- إِنْ كُنْتُمْ ثَلَاثَةٌ فَأَتُوا بِهَا
- كَذَا وَعَيْدٌ خَارِجٌ مِنْ طَاعَةٍ
- لِكُونِ دِينٍ لَمْ يُقَمَّ إِلَّا بِهِ
- وَعَقْلُهُ الذُّكُورَةُ الْعَدَالَةُ
- وَالْقُرَشِيَّةُ كَذَا السَّلَامَةُ
- صِيَانَةُ التُّغُورِ بِالتَّحْصِينِ
- جِبَايَةُ الْفِيءِ مَعَ الْعَطَاءِ
- مُجَاهِدٌ يَخْتَارُ خَيْرَ عَامِلٍ
- تَطْبِيقُهُمْ أَحْكَامَ أَهْلِ الدِّمَّةِ
- لِكُلِّ قِسْمٍ حُكْمُهُ مُسْتَضْحَبٌ
- مُؤَخَّرًا مَا كَانَ غَيْرَ رَاجِحٍ
- فِي الْحَرْبِ وَالسَّلَامِ وَعَهْدٍ مُحْتَرَمٌ
- حِمَايَةٌ، تَوْقِيرُهُ وَنُصْرَتُهُ

- ٣٠- يُنصَبُ بِاخْتِيَارِ أَهْلِ الْعَقْدِ وَبِالْوَصِيَّةِ لَهُ بِالْعَهْدِ
- ٣١- كَذَلِكَ الْقَهْرُ وَالِاسْتِيْلَاءُ وَحَاذِرُنْ أَنْ تُسْفَكَ الدِّمَاءُ
- ٣٢- الْحُلُّ وَالْعَقْدُ لَهُ أَهْلُوهُ الْعُلَمَاءُ وَالرُّؤَسَاءُ وَالْوُجُوهُ
- ٣٣- وَشَرْطُهُمْ عَدَالَةٌ مَعَ حِكْمَةٍ وَعِلْمُهُمْ مَرَاتِبَ الْأَيْمَةِ
- ٣٤- وَبَيْعَةٌ فَهِيَ إِظْهَارُ الرِّضَا وَالْإِنْقِيَادُ لِلْإِمَامِ الْمُرْتَضَى
- ٣٥- بَيَعَتْهُمْ لِأَمْتَلٍ فَأَمْتَلٍ وَفَوَا بِيَعِ الْأَوَّلِ
- ٣٦- وَخَمْسَةٌ، ثَلَاثَةٌ وَاثْنَانِ وَوَاحِدٌ يَعْقِدُ لِلْسُلْطَانِ
- ٣٧- وَقِيلَ بَلْ جُمْهُورُ أَهْلِ الْحَلِّ رِضَاهُمْ شَرْطٌ لِدَا التَّوَلِي
- ٣٨- وَهَذِهِ الْبَيْعَةُ فَاثِقَادُ وَبَعْدَهَا النَّاسُ لَهُ تَنْقَادُ
- ٣٩- وَوَاحِدٌ إِمَامٌ ذِي الْمَعْمُورَةِ مُؤَبَّدًا مَا لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةُ
- ٤٠- أَسْبَابُهُ الرَّدَّةُ وَالْجُنُونُ وَالْأَسْرُ وَالْفِسْقُ بِهِ يَكُونُ
- ٤١- وَالْعَزْلُ بِالْفِسْقِ لِأَهْلِ الْحَلِّ وَخَلَعُهُ لِنَفْسِهِ فِي قَوْلِ
- ٤٢- أَحْتِمُ بِالصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَى النَّبِيِّ الرَّؤْفِ الرَّحِيمِ
- ٤٣- عِدَّتْهَا مِنَ الْأَبْيَاتِ (جَمُّ) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِهَا تَتِمُّ

شرح منظومة

السبل المرعية في السياسة الشرعية

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) البداية بالبسملة؛ اقتداءً بكتاب الله تعالى، واقتداءً بكتب رسول الله ﷺ؛ حيث كان يفتتحها بالبسملة.



١- الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الشَّانِ ذِي الْمُلْكِ وَالْقُوَّةِ وَالسُّلْطَانِ

الثناء على الله سبحانه وتعالى بعظمته عز وجل، وأنه ذو المُلْك - أي صاحب المُلْك - (وَالْقُوَّةِ وَالسُّلْطَانِ).

واختيار هذه الصفات في الثناء على الله عز وجل سبحانه بها في مطلع القصيدة لمناسبتها لموضوع الأبيات؛ وهذا من براعة الاستهلال، وهو اختيار الصفات التي تناسب موضوع الأبيات، فكل مُلْك وكل قوة وسلطان إنما هو بإذن الله سبحانه وتعالى، فهو عز وجل يُعطي المُلْك لِمَنْ يشاء وينزع المُلْك مِمَّنْ يشاء.



٢- ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ السَّرْمَدِي عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ

السرمدي: أي الدائم الذي لا بداية له ولا نهاية له، أي مُستمرًا لا انقطاع فيه. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهُ

عَبْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَائٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَكْرَمًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٧٢﴾

[القصص: ٧١-٧٢].

المصطفى: أي الذي اختاره الله عز وجل، وفَضَّلَهُ.



٣- مَنْ سَاسَ بِالْقُرْآنِ خَيْرَ أُمَّةٍ وَأَصْلَحَ النَّاسَ بِحَجْرِ شَرْعَةٍ

هذا الثناء على النبي ﷺ ببعض صفاته التي تناسب موضوع الآيات، وهو أيضا من براعة الاستهلال، فمناقبُ النبي ﷺ وفضائله عظيمة كثيرة، ومن بينها: أنه ساس بالقرآن خير أمة، أي ملك الناس وحكمهم وتولى أمرهم، وأصلح شأنهم بالقرآن.

(سَاسَ بِالْقُرْآنِ خَيْرَ أُمَّةٍ) وهي أمة النبي ﷺ، فأُمَّتُهُ هي خير الأمم.



٤- وَبَعْدُ، فَالسياسة الشرعية مَقاصد الدين بها مرعية

(وَبَعْدُ) كلمة يُوتَى بها للانتقال من مطلع الآيات في حمد الله تعالى والثناء عليه، وعلى رسوله ﷺ، للانتقال إلى موضوع الآيات وعرضها.

من ثمرات السياسة الشرعية: أن من خلالها تتحقق مقاصد الشرعية. ومقاصد الشريعة هي: جلب المصالح الدينية والدينية ودفع المفساد الدينية والدينية، أو جلب مصالح الدنيا والآخرة ودفع مفساد الدنيا والآخرة.

ومقاصد الدين التي جاء الدين لتحقيقها، خمسة: حَفْظُ الدين، وحَفْظُ النَّفسِ، وحَفْظُ العقل، وحَفْظُ المال، وحَفْظُ العِرْضِ.



٥- وَعِلْمُهَا عِلْمٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ وَقَلٌّ مَنْ يَنْظِمُهُ بِالشَّعْرِ

(عِلْمٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ) أي علم السياسة الشرعية مكانته عالية.

(وَقَلٌّ مَنْ يَنْظِمُهُ بِالشَّعْرِ) لم أقف على منظومة في السياسة الشرعية إلا على

نحو ثلاث منظومات صغيرة، وكل منها قد اقتصر على بعض الأبواب.

فلذلك كانت الحاجة لمنظومة تستوعب معظم المسائل الرئيسية في هذا

العلم.



٦- لِيَا اسْتَخَرْتُ اللَّهَ فِي مَنْظُومَةٍ أَبْوَابُ ذَا الْعِلْمِ بِهَا مَضْمُومَةٌ

استخرتُ الله تعالى في نَظْمِ منظومة تضم أبواب هذا العلم.



٧- فِي الإِصْطِلَاحِ الحَدُّ لِلسِّيَاسَةِ إِصْلَاحُهُ تَدْبِيرَ شَأْنِ الدَّوْلَةِ

كل علم من العلوم له مبادئ- أي مقدمات-؛ وهي عشر مقدمات، يحسن في

دراسة كل علم من العلوم أن يُذَكَّرَ في أوله هذه المبادئ التي تعطي تَصَوُّرًا عامًا

عن هذا العلم وطبيعته وما يُراد منه.

وهذه المبادئ العشرة هي: الحدُّ، والموضوع، والثمرة، والفضل، والنسبة،

والواضع، والاسم، والاستمداد، وحكم الشرائع، ومسائله.

١- الحد: أي التعريف:

تعريف علم السياسة الشرعية.

لغة: السياسة من مادة (سَاسَ)، يقال: (سَاسَ القوم) أي (تَمَلَّكَهُم أو وَلِيَ أَمْرَهُم)، ف (سَاسَ) بمعنى (تَمَلَّكَ أو تَأَمَّرَ عَلَيْهِم أو وَلِيَ أَمْرَهُم).

وجاءت بمعنى: القيام على الشيء بما يُصْلِحُه.

اصطلاحاً: لا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

قال ابن عقيل: (السياسة: ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد)^(١).

وزاد بعض العلماء في التعريف ما تقتضيه المصلحة وفق أصول الشرع.

قال ابن نُجَيْمٍ: (السياسة: هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها وإن لن يرد بذلك الفعل دليل جزئي)^(٢).

وإضافة السياسية إلى الشرعية: أي الكتاب والسنة؛ فالحاكم يُصْلِحُ تدبير أمر الدولة بما جاء في الشرع، لا يخالفه.



(١) الفنون لابن عقيل، نقلا من «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» لابن القيم ١ / ٢٩.

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٥ / ١١.

٨- مَوْضُوعُهَا حُقُوقُ كُلِّ حَاكِمٍ وَشَرْطُهُ وَمَا عَلَيْهِ فَاعْلَمِ

موضوع علم السياسة الشرعية: القوانين ونظام الحكم التي ينصلح بها حال الرعية في الدين والدنيا.

فقوله: **حُقُوقُ كُلِّ حَاكِمٍ** أي ما للحكام على رعيته من الطاعة في المعروف. **(وَشَرْطُهُ)**: أي شروط توليته وعزله، وما يتعلق بذلك.

(وَمَا عَلَيْهِ): أي ما على الحاكم من واجبات مُكَلَّف بها.

هذا، وقد تنوعت الكتب التي تناولت موضوع السياسة الشرعية فبعضها يُرَكِّز على الجانب المالي للدولة الإسلامية، كمصادر بيت المال، وكيفية توزيع الأموال، وواجبات الحاكم تجاه رعيته في ما يتعلق بموضوع الأموال؛ وهو ما يقال له أيضاً: الخراج.

ككتاب الخراج للإمام أبي يوسف، لبيان مسألة الجانب المالي للدولة الإسلامية، وكيفية تحصيل الأموال، وتوزيع الأموال، وكتاب الأموال للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام.

وبعضها يركز على جانب العلاقات الدولية بين الدول في حالتها السلم والحرب وما يتعلق بذلك، وكيف يتصرف الحاكم بما فيه صلاح المسلمين في هذه الأحوال.

وهذا النوع من العلم خاصةً صار له اسم خاص به وهو: «عِلْمُ السِّيَرِ»؛ وهو غير علم السيرة النبوية الشريفة، وقد كتَب فيه بعض الأئمة السابقين؛ كالإمام

الأوزاعي، والإمام محمد بن الحسن.

وهناك جانبٌ آخرٌ وهو مسألة أحكام أهل الذمة، ككتاب أحكام أهل الذمة لابن القيم رحمه الله تعالى.

وهناك جانب استعمال الحاكم للقرائن في حكمه بين الناس واستعماله الفطنة بما يُحقق المصلحة في حكمه بين الرعية، وموضوع العقوبات والتعزيرات التي تُشرع للحاكم من أجل تكثير المصالح وتقليل المفاسد.

كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية «السياسة الشرعية»، و «الطرق الحُكْمية في السياسة الشرعية» لابن القيم.

ومثال ذلك:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: « كَانَتْ امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا، جَاءَ الذُّبُّ فَذَهَبَ بِابْنٍ إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ لِصَاحِبَتِهَا: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ، وَقَالَتْ الأُخْرَى: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ، فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى، فَحَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَأَخْبَرَتَاهُ، فَقَالَ: ائْتُونِي بِالسَّكِينِ أَشَقُّهُ بَيْنَهُمَا، فَقَالَتِ الصُّغْرَى: لَا تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللهُ هُوَ ابْنُهَا فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى ^(١).

(١) أخرجه البخاري ٣٤٢٧، ومسلم ١٧٢٠.

قال النووي: استدل سليمان بشفقة الصغرى على أنها أمه وأما الكبرى فما كرهت ذلك بل أرادت لتشاركها صاحبها في المصيبة بفقد ولدها قال العلماء يحتمل أن داود صلى الله عليه وسلم قضى به للكبرى لشبهه رآه فيها أو أنه كان في شريعته الترجيح بالكبير أو لكونه كان في يدها وكان ذلك مرجحا في شرعه وأما سليمان فتوصل بطريق من الحيلة والملاطفة إلى معرفة باطن القضية فأوهمها أنه يريد قطعه ليعرف من يشق عليها قطعه فتكون هي أمه فلما أرادت الكبرى قطعه عرف أنها ليست أمه فلما قالت الصغرى

قال ابن القيم تعليقا على القصة: قوله: (فقضى به للصغرى)، فأى شيء أحسن من اعتبار هذه القرينة الظاهرة، فاستدل برضا الكبرى بذلك، وأنها قصدت الاسترواح إلى التآسي بمساواة الصغرى في فقد ولدها، وبشفقة الصغرى عليه، وامتناعها من الرضا بذلك على أنها هي أمه، وأن الحامل لها على الامتناع هو ما قام بقلبها من الرحمة والشفقة التي وضعها الله تعالى في قلب الأم، وقويت هذه القرينة عنده، حتى قدمها على إقرارها، فإنه حكم به لها مع قولها « هو ابنها ». هذا هو الحق، فإن الإقرار إذا كان لعله اطلع عليها الحاكم لم يلتفت إليه أبدا^(١).



٩- ثَمَارُ ذَا الْعِلْمِ هِيَ التَّوَصُّلُ إِلَى قِيَامِ حُكْمِ شَرْعٍ يَعْدِلُ

ثمرة هذا العلم، هي التوصل إلى إقامة حكم الشريعة وتحكيم شرع الله سبحانه وتعالى بين الناس، حتى يُحْكَمَ بين الناس بالعدل.

ما قالت عرف أنها أمه ولم يكن مراده أنه يقطعه حقيقة وإنما أراد اختبار شفقتيها لتمييز له الأم فلما تميزت بما ذكرت عرفها ولعله استقر الكبرى فأقرت بعد ذلك به للصغرى فحكم للصغرى بالإقرار لا بمجرد الشفقة المذكورة قال العلماء ومثل هذا يفعل الحكام ليتوصلوا به إلى حقيقة الصواب بحيث إذا انفرد ذلك لم يتعلق به حكم فإن قيل كيف حكم سليمان بعد حكم داود في القصة الواحدة ونقض حكمه والمجتهد لا ينقض حكم المجتهد فالجواب من أوجه مذكورة أحدها أن داود لم يكن جزم بالحكم والثاني أن يكون ذلك فتوى من داود لا حكما والثالث لعله كان في شرعهم فسخ الحكم إذا رفعه الخصم إلى حاكم آخر يرى خلافه والرابع أن سليمان فعل ذلك حيلة إلى إظهار الحق وظهور الصدق فلما أقرت به الكبرى عمل بإقرارها وإن كان بعد الحكم كما إذا اعترف المحكوم له بعد الحكم أن الحق هنا لخصمه قوله.

(١) الطرق الحكمية (١/٦).



١٠- وَقَفْضُهُ فَضْلُ عُمُومِ الْعِلْمِ نَسْبَتُهُ لِلْفِقْهِ يَا ذَا الْحِلْمِ

(وَقَفْضُهُ فَضْلُ عُمُومِ الْعِلْمِ). فَضْلُ عِلْمِ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ: هُوَ الْفَضْلُ الْعَامُّ لِعُلُومِ الشَّرِيعَةِ.

فبعض العلوم لها فضل خاص بها؛ فبعض العلوم وَرَدَ فِي شَأْنِهَا أَحَادِيثٌ أَوْ نِصُوصٌ تَدُلُّ عَلَى فَضْلِ هَذَا الْعِلْمِ بِخُصُوصِهِ.

ولكن بالنسبة لعلم السياسة الشرعية قد لا نجد دليلاً جزئياً خاصاً في فضله، ولكنه من ضمن العلوم الشرعية التي تدخل في عموم أدلة فضل العلم، مثل قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ».

(نَسْبَتُهُ لِلْفِقْهِ يَا ذَا الْحِلْمِ): أَيُّ مِنْ مَبَادِيءِ الْعِلْمِ: بَيَانُ نِسْبَةِ الْعِلْمِ.

فبعض العلوم قد تكون فَرْعًا مِنْ عِلْمٍ أَكْبَرَ مِنْهَا، وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ عِلْمٍ أَوْسَعِ مِنْهَا، وَعِلْمُ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ يُعْتَبَرُ جُزْءًا مِنْ عِلْمِ الْفِقْهِ، وَأَصُولُهُ وَقَوَاعِدُهُ.

فَعِلْمُ الْفِقْهِ فِيهِ دَرَاةُ أَبْوَابِ الْجِهَادِ، وَدَرَاةُ أَبْوَابِ جَمْعِ الْأَمْوَالِ وَتَفْرِيقِ الْأَمْوَالِ، وَأَحْكَامُ أَهْلِ الذَّمَّةِ، وَأَبْوَابُ الْعُقُوبَاتِ.

كَذَلِكَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَالْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ عِلْمٌ مَقْصِدُ الشَّرِيعَةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ وَالْمَوَازَنَةِ بَيْنَهُمَا.



١١- وَاضِعُهُ فَصَاحِبُ التُّعْمَانِ جَامِعُهُ الْمَاوَرِدِ ذُو الْإِتْقَانِ

(وَاضِعُهُ فَصَاحِبُ التُّعْمَانِ): المقصود هو الإمام القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، المعروف بالقاضي أبي يوسف، المتوفى سنة (١٨٢) هجرياً، وهو أحد أجَلِّ صاحبين للإمام أبي حنيفة النعمان.

(التُّعْمَانِ): هو اسم الإمام أبي حنيفة رحمته الله تعالى، وهو النعمان بن ثابت، توفي سنة (١٥٠).

وكان أبو يوسف قاضياً للخليفة هارون الرشيد، وَوَضَعَ له كتاب «الْخَرَج»، وبدأه بوصايا للخليفة وللسلطان.

والموضوع الأساسي للكتاب: السياسة المالية للدولة، أي كيفية جباية الأموال، وكيفية تفريقها، وما يجب على السلطان في ما يتعلق بأموال الدولة. ولذلك عدّ العلماء كتابه أول كتاب في السياسة الشرعية، لتناوله بعض أبواب السياسة الشرعية.

وله كتاب آخر اسمه (الرد على سِير الأوزاعي)، في موضوع العلاقات الدولية وأحكام السُّلْم والحرب.

وكذلك القاضي أبي يوسف الإمام محمد بن الحسن الشيباني (توفي ١٨٩)، وهو الصاحب الثاني لأبي حنيفة، له كتاب «السَّيْر»، ويتعلق بالعلاقات الدولية وأحكام السُّلْم والحرب.

هذا وقد نسب إلى الإمام ابن قُتَيْبَةَ (تُوفِيَ ٢٧٦) كتاب اسمه «الإمامة والسياسة»، والصحيح أن هذا الكتاب موضوع مختلف، ولا تصح نسبته إليه بحال ويظهر أنه كتبه أحد الرافضة .

وقال البعض: إن واضح هذا العلم هم الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ويستدل بما في الصحيحين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رضي الله عنه: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر» قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «وَقَوْا ببيعة الأول فالأول» أو في بعض الروايات: «فوا ببيعة الأول فالأول، ثم أعطوهم حقهم، فإن الله سألهم عما استرعاهم».

فقوله رضي الله عنه: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء» أي كان ملوكهم وحكامهم وأمرائهم من الأنبياء.

«كلما هلك نبي خلفه نبي» فكلما مات نبي؛ خلفه نبي يتولى الرياسة عليهم .
«وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر» أي يتولى خلفاء النبي رضي الله عنه سياسة الأمة.

فقول البعض: «واضعوه الأنبياء» بمعنى أنهم هم أول من ساس أممهم .
ويمكن أن يقال: هذا من الجهة العملية، بمعنى أنهم وَصَعُوا قواعد هذا العلم من خلال سياستهم بأممهم صلوات الله وسلامه عليهم .

لكن الواضع عادة في العلوم فيذكر به أول من صنّف فيه كتاباً.

(جَامِعَةُ الْمَاوَرِدِ ذُو الْإِتْقَانِ) أول من جمع مسائل هذا العلم هو الإمام الماوردي، وما قبله من الكتب لم تكن جامعةً لجميع أبواب هذا العلم ومسائله.

وهو القاضي أبو الحسن الماوردي الشافعي المتوفى سنة (٤٥٠ هجرياً)، وسمى كتابه: «الأحكام السلطانية» وذكر فيه الأحكام على مذهب الإمام الشافعي.

وبعده القاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي توفي سنة (٤٥٨)، ألف كتاباً على غرار كتاب الماوردي، فسلك نفس طريقة الإمام الماوردي، وأتبع نفس ترتيب الأبواب والمسائل، ولكن يسوق الأحكام وفق مذهب الإمام أحمد رحمته الله.

ومن الكتب المشهورة المهمة التي لا يُستغنى عنها في هذا العلم كتاب «غياث الأمم عند التياث الظلم»، ويُعرف أيضاً بكتاب «الغياثي»، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني الشافعي توفي سنة (٤٧٨).



١٢- وَالْإِسْمُ فَالْسياسةُ الشَّرعيةُ كَذَلِكَ الْأَحْكامُ سُلْطانيةُ

(سلطانية) جاءت مُنكرة لضرورة الوزن، لكن المقصود: أن هذا العلم يقال له: (السياسة الشرعية) .

وبعض العلوم لها أكثر من اسم، ولهذا العلم اسمان مشهوران:

الأول: السياسة الشرعية.

والثاني: الأحكام السلطانية.

كتاب «السياسة الشرعية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وآخر للإمام ابن القيم رحمهم الله تعالى.

وكتاب «الأحكام السلطانية» للماوردي، وآخر أبي يعلى.



١٣- يَمُدُّهُ الْأَصْلَانِ ثُمَّ السَّيْرَةُ وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْقُدْوَةُ

من مبادئ العلم: (الاستمداد)، وأشار إليه بقوله: (يَمُدُّهُ). أي ممَّ يُسْتَمَدُّ هذا العلم، فبعض العلوم تكون مُسْتَمَدَّةً من اللغة، وبعضها من الأصول وهكذا.

(يَمُدُّهُ الْأَصْلَانِ ثُمَّ السَّيْرَةُ) علم السياسة الشرعية مُسْتَمَدٌّ من الأصلين، والمقصود بهما: الكتاب والسُّنة، ومن سيرة النبي ﷺ، ومغازيه ومعاملته ﷺ لرعيته مسلمهم وغير المسلم.

(وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْقُدْوَةُ) وكذلك سيرة الخلفاء الراشدين، كما سيأتي لاحقاً - بإذن الله - في كيفية تنصيب الخليفة، وعهد خليفة لآخر بعده، مثل ما عهد أبو بكر ﷺ بالخلافة من بعده لعمر.



١٤- وَحُكْمُهُ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ مَسَائِلُ فُصُولُ ذِي الْمَنْظُومَةِ

(وَحُكْمُهُ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ): حُكْمُ هَذَا الْعِلْمِ أَنَّهُ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، فَإِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ الْإِثْمُ عَنِ الْبَاقِينَ، فَوَجِبَ أَنْ يَقُومَ بَعْضُ الْأُمَّةِ بِتَعَلُّمِ هَذَا الْعِلْمِ وَتَعْلِيمِهِ.

(مَسَائِلُ فُصُولُ ذِي الْمَنْظُومَةِ) أي مسائل هذا العلم في فصول هذه المنظومة.

مع اعتبار أن المنظومة حوت أبرز مسائل هذا العلم.

فَصْلٌ فِي تَعْرِيفِ الْإِمَامَةِ وَأَسْمَائِهَا وَأَحْكَامِهَا

١٥- إِمَامَةٌ خِلَافَةُ النَّبُوَّةِ سِيَاسَةٌ الدُّنْيَا مَعَ الْحِرَاسَةِ

١٦- لِلدِّينِ،

الإمامة هي خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به.

ومعظم تعريفات أهل العلم للإمامة تدور حول هذا المعنى.

قال الإمام الماوردي رحمته الله: (الإمامة هي: خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة

الدنيا به).

فيستفاد من هذا التعريف: أن الأئمة هم خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، في حراسة

الدين، وفي سياسة الدنيا وفق أحكام الشريعة، فيدبر مصالح المسلمين، ويقوم

بها، ويكفي المسلمين في مصالحهم وشئونهم بالدين.



١٦- ... وَأَسْمُهَا هُوَ الْخِلَافَةُ إِمَامَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ إِمْرَةٌ

(وَأَسْمُهَا هُوَ الْخِلَافَةُ إِمَامَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ إِمْرَةٌ) لِلإِمَامَةِ ثَلَاثَةُ أَسْمَاءَ:

الأول: الخلافة.

الثاني: الإمامة.

الثالث: إمرة المؤمنين.

ولكل اسم استمداد:

فلقب الإمام وَرَدَ في عدد من الأحاديث؛ منها:

قوله ﷺ: «الأئمة من قريش»^(١).

وقوله ﷺ: «الإمام الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيتيه»^(٢).

وقوله ﷺ: «تلتزم جماعة المسلمين»^(٣).

الثاني: الخليفة؛ وقد ورد في قول الله ﷻ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ

بَعْدِهِمْ﴾ [يونس: ١٤].

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾ [الأعراف: ١٤٢].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

وهنا إشكالان:

الإشكال الأول: هل يجوز أن يقال: (خليفة الله)؟

حرم بعض أهل العلم أن يقال: (خليفة الله)، لأن الخليفة هو من يخلف غيره

فيقوم مقامه، والله سبحانه وتعالى باق لا يخلفه أحد.

وصرحت الأدلة أن الله سبحانه وتعالى يخلف عباده لا العكس، كقول النبي

(١) صحيح، وقد ورد عن جماعة من الصحابة منهم أنس بن مالك وعلى بن أبي طالب وأبو برزة الأسلمي، انظر «الإرواء» ٢ / ٢٩٩.

(٢) أخرجه البخاري ٧١٣٨ عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري ٣٦٠٦، ومسلم ١٨٤٧.

ﷺ في دعاء السفر، قال: «اللهم أنت الصاحب في السفر، وأنت الخليفة في المال والأهل»^(١).

وفصّل بعض العلماء، فقالوا: الأمر راجع إلى المعنى، فإن قصد المعنى الأول فهو حرام وقد يصل بصاحبه إلى الشرك، وإما إن كان من باب إضافة الشيء إلى مؤجده وخالقه سبحانه، فهو جائز، كإضافة الناقة والبيت إلى الله سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشمس: ١٣]، والملك والخلافة بقدر الله تعالى، قال تعالى: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

فإذا أُطلق عليه (خليفة الله)، فالمقصود أنه: ولّاه الله تعالى الخلافة، وهذا المعنى الصحيح ولا حرج في ذلك.

الإشكال الثاني: هل يتعارض وُصف الحاكم بأنه خليفة، مع قول النبي ﷺ: «تكون الخلافة ثلاثون عاماً على منهاج النبوة»^(٢)، ومع قوله ﷺ عن أحداث آخر الزمان: «ثم تكون خلافة على منهاج النبوة»^(٣).

وقد توفي النبي ﷺ في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة، وانقضت الثلاثون عاماً بتنازل الحسن بن علي رضي الله عنهما عن الخلافة؛ في شهر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين من الهجرة، وهذا العام سُمّي عام الجماعة؛ لأن أهل الشام كانوا مع معاوية ﷺ، وأهل العراق وغيرها من البلاد مع الحسن ﷺ.

(١) أخرجه مسلم (١٣٤٢) عن ابن عمر.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٢١٩١٩، عن سفينة.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، عن النعمان بن بشير.

فتنازل الحسن طوعاً عن الخلافة لمعاوية رضي الله عنه، مصداق قول النبي ﷺ: «إن ابني هذا سيد، وسيصلحُ اللهُ به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين»^(١).

فالإشكال هنا: هل يُستفادُ من هذه الأحاديث أن ما بعد ثلاثين عاماً لا يقال لها: خلافة؟ وهل معاوية رضي الله عنه وكل الخلفاء الأمويين والعباسيين والعثمانيين وغيرهم لا يقال عنهم خلفاء؟

والجواب: إن هذه الثلاثين عاماً هي التي كانت الخلافة فيها على أكمل وجوهها وأتمها على منهاج النبوة، ولا يمنع أن ما بعدها هو خلافةٌ أيضاً، ولكنها ليست في كمال الثلاثين عاماً الأولى.

اللقب الثالث: هو إمرة المؤمنين.

وهذا اللقب استعمله عمرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه.

عن الضحاک قال: «لما مات رسول الله ﷺ قالوا لأبي بكر رضي الله عنه: خليفة رسول الله ﷺ، فلما مات أبو بكر رضي الله عنه قالوا لعمر رضي الله عنه: خليفة خليفة رسول الله ﷺ فقال عمر رضي الله عنه: «إن هذا لكثير، فإذا مت أنا فقام رجل مقامي قلتم: خليفة خليفة خليفة رسول الله، أنتم المؤمنون وأنا أميركم»^(٢).

وعن معاوية بن قرة، قال: ما كان أصحاب رسول الله ﷺ يشكون أن أبا بكر خليفة رسول الله ﷺ، وما كانوا يسمونه إلا خليفة رسول الله ﷺ، وما كانوا

(١) أخرجه البخاري ٢٧٠٤.

(٢) أخرجه ابن شبه في «تاريخ المدينة» (٢/٦٧٨).

يجتمعون على خطأ، أو ضلالة، وما كانوا يكتبون إلا أبي بكر خليفة رسول الله ﷺ، وما كان يكتب إلا من أبي بكر خليفة رسول الله ﷺ، فما زالوا كذلك حتى توفي، فلما كان عمر بن الخطاب أرادوا أن يقولوا: خليفة خليفة رسول الله ﷺ، قال عمر: هذا يطول، قالوا: لا، ولكننا أمرناك علينا، فأنت أميرنا، قال: نعم، أنتم المؤمنون، وأنا أميركم، فكتب أمير المؤمنين^(١).

وقيل: إن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه هو الذي اقترح اسم (أمير المؤمنين) وأقره عمر.

فالمتفق عليه أن أول من أطلق عليه هذا اللقب هو عمر، ثم أطلق على من يتولى الخلافة.



- ١٧- (يَأْمُرُكُمْ) دَلَّتْ عَلَىٰ وُجُوبِهَا إِنَّ كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَأْتُوا بِهَا
- ١٨- وَمَيِّتٌ مَاتَ بِغَيْرِ بَيْعَةٍ كَذًا وَعِيدٌ خَارِجٌ مِنْ طَاعَةٍ
- ١٩- وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ وُجُوبِ نَصْبِهِ لِكُونَ دِينَ لَمْ يُقَمْ إِلَّا بِهِ

الكلام هنا عن أدلة وجوب تنصيب الإمام.

قوله: (يَأْمُرُكُمْ) يشير إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، فقوله: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ دللت على وجوب تنصيب الإمام.

(١) أخرجه ابن عساکر في تاريخ دمشق ٣٠٣٠٤.

وقد استدل بهذه الآية عددٌ من المفسرين والأئمة، كالطبري والقرطبي وغيره من أئمة التفسير على وجوب تنصيب الأئمة.

قوله: **(إِنْ كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَأْتُوا بِهَا)** يشير إلى حديثين:

الأول: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ»^(١).

الثاني: وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِثَلَاثَةٍ نَفْرٍ يَكُونُونَ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ إِلَّا أَمَرُوا عَلَيْهِمْ أَحَدَهُمْ»^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته عن هذه الأحاديث: «فإذا كان قد أوجب في أقل الجماعات وأقصر الاجتماعات أن يولى أحدهم: كان هذا تنبيهاً على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك»^(٣).

وقوله:

١٨- وَمَيِّتٌ مَاتَ بِغَيْرِ بَيْعَةٍ كَذَا وَعَيْدٌ خَارِجٌ مِنْ طَاعَةٍ

يشير إلى حديثين في وجوب إقامة إمام يُبايع ويُسمَع له ويُطاع .

الأول: حديث عبد الله بن عمر، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِيهِ

(١) أخرجه أبو داود ٢٦٠٨، بإسناد حسن.

(٢) أخرجه أحمد ٦٦٤٧، بإسناد حسن.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨ / ٦٥.

عَنْهُ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(١).

الثاني: حديث أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(٢).

مسألة: ما المقصود بهذا الوجوب؟

المقصود بهذا الوجوب أمران:

الأول: أنه يجب على أهل الإمامة أن يتولى أحدهم الإمامة، فهو فرض كفاية على مَنْ كان مُستجمعاً لشروط الإمامة.

والعادة أن الناس يتنازعون ويتنافسون عليها ويسعون إليها، لكن لو فرض أن الذين استجمعوا شروط الإمامة تقاعسوا جميعاً عن توكّلها أئتموا جميعاً.

الثاني: يجب على أهل الحل والعقد^(٣) - وهم المُخَوَّلون بتعيين الإمام واختياره- أن يختاروا إماماً ويُنصّبوه للأُمَّة كلما خلا هذا المنصبُ بموت الخليفة أو رِدِّته أو غير ذلك من أسباب خُلُوِّ المنصب.

وقوله:

١٩- وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ وَجُوبِ نَصْبِهِ لِكُونَ دِينٍ لَمْ يُقَمْ إِلَّا بِهِ

يشير إلى دليل الإجماع على وجوب تنصيب الإمام.

(١) أخرجه مسلم ١٨٥١.

(٢) أخرجه مسلم ١٨٤٨.

(٣) سيأتي توضيحهم لاحقاً.

وقد أجمع أهل الإسلام كلهم، على وجوب تنصيب الأئمة.
وكذلك عامة الفرق المنتسبة إلى الإسلام وافقوا أهل السنة في وجوب نصب الإمام، عدا فرقة النجدات من الخوارج، وأبو بكر الأصم من المعتزلة^(١)، قالوا: يجوز أن يكون الناس بغير إمام، وأن يتجنبوا المظالم ويحلّوا مشاكلهم فيما بينهم من غير وجود إمام!!

وقوله: «لِيَكُونَ دِينَ لَمْ يُقَمَّ إِلَّا بِهِ»

فيه إشارة إلى قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فقيام الدين وحفظ المقاصد ومراعاة مصالح العباد لا يتم إلا بوجود الإمام.



(١) قال الإمام الجويني في «غياث الأمم»: أجمعوا تنصيب الإمام إلا أبو بكر الأصم حيث كان عن الشريعة أصم.

فَصْلٌ فِي الشُّرُوطِ اللَّازِمِ تَوْفُّرِهَا فِي الْخَلِيفَةِ

٢٠- إِسْلَامُهُ الْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ وَعَقْلُهُ الذُّكُورَةُ الْعَدَالَةُ

٢١- وَالْإِجْتِهَادُ وَكَذَا الْكِفَايَةُ وَالْقُرَشِيَّةُ كَذَا السَّلَامَةُ

هذه شروط عشرة يلزم توفرها في الخليفة، وهي:

الإسلام، والبلوغ، والحرية، والعقل، والذكورة، والعدالة، والاجتهاد، والكفاية، والقرشية، والسلامة.

الشروط الأول: الإسلام.

وذلك لأن الخليفة هو خليفة رسول الله ﷺ في حراسة الدين، وسياسة الدنيا بالدين، فكيف يخلف رسول الله ﷺ في حراسة الدين وسياسة الدنيا بالدين مَنْ لا يدين بهذا الدين أصلاً؟

قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]، فلا إمرة للكافر على المسلم.

وأجمع العلماء على اشتراط الإسلام في الخليفة، حكى الإجماع النووي في «شرح مسلم»، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري»، وغيرهم من الأئمة.

وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

فالخطاب مُوجَّهٌ للذين آمنوا، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ أي منكم أيها المؤمنون، فدل على أن ولي الأمر يجب أن يكون من المؤمنين الذين خاطبهم الله تعالى بهذه الآية.

وقوله تعالى: ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] فسرّها المفسِّرون بتفسيرين:

الأول: قالوا: الأمراء.

والثاني: قالوا: العلماء.

فأولو الأمر يشمل طاعة العلماء، وطاعة الأمراء.

وكذلك قوله: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] معناه:

الشرط الثاني: البلوغ.

فالصبي غير البالغ غير مُكَلَّفٍ بأحكام الشريعة ومرفوعٌ عنه القلم، ويحتاج إلى مَنْ يكون وليًّا عليه ووصيًّا عليه، فكيف يكون هو وليًّا لأمر الأمة؟

لكن قال الحنفيةُ بجواز إمامة الصبي للضرورة حال القهر والغلبة، على أن يتدب أهل الحل والعقد والياً يقوم بوظائف الإمامة حتى يبلغ هذا الصبي.

وفي وقت الضرورة يُتسامح في كثير من الشروط من باب ارتكاب أدنى المفسدتين.

فالأصل أن يكون السلطان بالغاً، ولكن مرَّت أحوال بالأمة الإسلامية أن يموت الخليفة، وتكون العادة جاريةً أن يتولى الحكم ابنه من بعده، أو يكون أوصى للخلافة من بعده لابنه، ويكون طفلاً صغيراً؛ فتكون المصلحة التي يُمنع

بها الاقتتال وتجتمع بها الكلمة: أن يتولى هذا الطفل لكن تحت رعاية مجلس للوصاية عليه، إما واحد أو أكثر يكون وصياً عليه، يتولى أمر الخلافة بصفة مؤقتة إلى أن يبلغ هذا الصبي ويتولى الأمر بنفسه.

الشرط الثالث: الحرية.

لأن العبد المملوك لا يملك أمر نفسه، وإنما له مالك يتصرف في أمره، فكيف يكون هذا العبد المملوك حاكماً للأمة، وتكون له ولاية عامة على الأمة، وهو نفسه عليه ولي، ويتلقى أمره منه؟

إشكال وجوابه:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، كَانَ رَأْسَهُ زَبِيَّةً»^(١).

الحديث نص في طاعة الحاكم ولو كان عبداً.

والجواب: أن لأهل العلم توجيهات؛ منها:

أن ذلك في إمارة صغرى وليس في الإمامة العظمى؛ كأن يكلف الخليفة بعض عبيده بإمارة جيش أو سرية، أو قرية، فلا مانع أن يكون هو أميراً على من أمره عليهم ومأموراً في نفس الوقت.

أو باعتبار ما كان، أي أنه قد يُعتق هذا العبد، فصار حراً.

(١) أخرجه البخاري ٧١٤٢.

الشرط الرابع: العقل.

لا يصح تولية المجنون؛ لأن المجنون مرفوعٌ عنه القلم، ومقاصد الإمامة ووظائفها تحتاج إلى العقل في تدبيرها، والمجنون لا يملك أمر نفسه ويحتاج إلى مَنْ يكون ولياً عليه ووصياً على ماله وتصرفاته.

الشرط الخامس: الذُكُورَةُ.

وهذا الشرطُ مُجمَعٌ عليه، فلا يجوزُ أن يكون الخليفةُ أو السلطانُ امرأةً بإجماع العلماء.

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»^(١).

ولأن أمر الإمامة يحتاج إلى أن يبرز الإمام للناس، ويختلط بهم، ويتشاور معهم، ويُشرف على الحرب والجهاد، ويلقى الأعداء، وغير ذلك من الأمور التي تحتاج إلى أن يقوم بها الرجل.

وبعض الناس يُجادل ويطنع في الحديث، والحديث في صحيح البخاري لا مطعن فيه.

والبعض يجادل بقصة بلقيس، وأنها كانت ملكة على اليمن، وهذا احتجاج باطل؛ فبلقيس وقت إمرتها كانت كافرة، ولما أسلمت قالت: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤] فصارت تحت مُلكِ سليمان عليه السلام.

وحتى لو سلّمنا جدلاً أن ذلك كان جائزاً في شريعته، فشرع من قبلنا شرع لنا ما

(١) أخرجه البخاري ٤٤٢٥.

لم تُؤمر بخلافه، وهنا أمرنا بخلافه، لحديث البخاري «ما أفلح قومٌ ولّوا أمرهم امرأة»، ولإجماع أهل العلم على ذلك.

الشرط السادس: العدالة.

قال الإمام الماوردي رحمته الله: العدالة: أن يكون صادق اللهجة، ظاهر الأمانة، عفيفاً عن المحارم، متوقياً المآثم، بعيداً عن الرّيب، مأموناً في الرضا والغضب، مُستعملاً لمروءة مثله في دينه ودنياه.

والعدالة كما عُرِّفت في كُتب الفقه بصفة عامة: اجتناب الكبائر واجتناب مداومة على الصغائر، والاتصاف بالمروءة.

وورد في كلام الأئمة: مَنْ غلبت طاعتهم المعصية فإنه لا يُوجد معصومٌ بعد النبي رحمته الله، فالعبرة بغالب الحال.

ودليل اشتراط العدالة قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فإبراهيم عليه السلام لَمَّا أخبره الله تعالى أنه جَعَلَهُ للناس إماماً، طلب الإمامة في ذريته أيضاً، فقال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ أي سأجعل من ذريتك أئمة، لكن هذا العهد لا ينال الظالمين منهم، فأبطل سبحانه إمامة الظلمة والفُسّاق.

وسيأتي لاحقاً - إن شاء الله - أحكام الإمام عند فسقه.

لكن القصد هنا من اشتراط هذا الشرط: أنه عند تولية الإمام ابتداءً في حالة الاختيار، أن يكون عدلاً.

الشرط السابع: الاجتهاد.

الاجتهاد: درجة في العلم تؤهله للفتوى.

واشترط الاجتهاد لأن الإمام يقضي بين الناس، ويفتي المسلمين، فلا بد أن يكون قد نال رتبة الاجتهاد، بالغاً مبلغ المجتهدين.

وهذا الشرط في حال الاختيار والسعة، فإذا كان بإمكان أهل الحل والعقد أن يختاروا مجتهداً فيلزمهم ذلك.

قال الإمام الجويني رحمته الله في «غياث الأمم» عن شروط الإمام: (فالشرط أن يكون الإمام مجتهداً، بالغاً مبلغ المجتهدين، مُستجمعاً لصفات المُفتين، ولم يُؤثر في اشتراط ذلك خلاف^(١)).

وقوله: «ولم يُؤثر في اشتراط ذلك خلاف» أي لم يختلف أهل العلم على اشتراط أن يكون الإمام مجتهداً.

ولكن في الحقيقة: كثير من الفقهاء لم يشترطوا هذا الشرط ابتداءً، خاصة من فقهاء الحنفية، وقالوا: لا يُشترط أن يبلغ الإمام مبلغ الاجتهاد لتعذر وجود هذا الشرط مع بقية الشروط، إلا ما ندر.

فالمجتهدون أصلاً قلة، فإذا وجدت مجتهداً توفّر فيه الاجتهاد ينذر جداً أن يكون في نفس الوقت قرشياً وفيه الكفاية إلى آخر بقية الشروط.

وعلى كل حال؛ حتى لو قلنا: إنه شرط فهو في حال الاختيار والسعة، أما في

(١) غياث الأمم في النياث الظلم، ص ٨٤.

حالة الضرورة وعدم وجود المجتهدين: فلأهل الحل والعقد أن يختاروا غير المجتهد لكن بشرط أن يرجع إلى العلماء، فإذا لم يكن مجتهداً فالشرط البديل أن يرجع إلى أهل الاجتهاد، وألا يستقل برأيه طالما هو غير مجتهد.

الشرط الثامن: الكفاية.

وهي الرأي والشجاعة.

فالرأي: أن يكون الإمام ذا رأي في تدبير الأمور ليتمكن من سياسة الرعية، وتدبير مصالحهم.

قال الإمام الجويني: «تَوَقَّدَ الرَّأْيُ فِي عِظَائِمِ الْأُمُورِ، وَالنَّظْرُ فِي مَغْبَاتِ الْعَوَاقِبِ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ يُتَّجَعُهَا الْعَقْلُ، وَيُهَدَّبُهَا التَّدْرِبُ فِي طَرِيقِ التَّجَارِبِ،»^(١).

أي يكون الإمام ذا تجارب أدت إلى خبرته، وأن يكون فطناً ذكياً عنده عقل، وعنده تجربة، فهذا هو الرأي والشجاعة، حتى لا يجبن عن مقاومة الخصوم، وإقامة الحدود، وحماية المسلمين.

الشرط التاسع: القرشية.

عن معاوية رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ، لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ، مَا أَقَامُوا الدِّينَ»^(٢).

(١) غياث الأمم، ص ٨٩.

(٢) أخرجه البخاري ٣٥٠٠

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ اثْنَانِ»^(١).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُسْلِمُهُمْ تَبَعٌ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبَعٌ لِكَافِرِهِمْ»^(٢).

قال الإمام النووي رحمته الله: هذه الأحاديث وأشباهاها دليل ظاهر أن الخلافة مختصة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذاك بعدهم ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرض بخلاف من غيرهم فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة.

وقال القاضي عياض رحمته الله: اشترط كونه قرشياً هو مذهب العلماء كافة، وقد احتج به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما على الأنصار يوم السقيفة فلم ينكره أحد، وقد عدّها العلماء في مسائل الإجماع.^(٣)

ومرة أخرى نقول: إن الضرورة لها استثناءات، ففي حال الاختيار والسعة وكان أهل الحل والعقد بإمكانهم أن يختاروا قرشياً وجب عليهم أن يختاروا قرشياً للإمامة.

لكن إذا حُيِّرُوا في اختيار واحد من عدد محصور وليسوا قرشيين، فلا بد أن

(١) أخرجه البخاري ٣٥٠١، ومسلم ١٨٢٠.

(٢) أخرجه البخاري ٣٤٩٥، ومسلم ١٨١٨.

(٣) شرح النووي على مسلم ١٢ /

يختاروا واحداً منهم، وإذا اختاروا من غيرهم سَفَكَتِ الدماء وتفرقت الأمة وحصل الاقتتال، فحينئذٍ تُدرأُ المفسدة الكبرى، وتُقبلُ إمامة غيره من باب الضرورة في حال الاضطرار إلى ذلك.

لكن إذا كانوا في حال السعة والاختيار وبإمكانهم أن يختاروا قُرشيًّا لزمهم أن يختاروا قُرشيًّا.

الحكمة في اشتراط القرشية:

قال العلماء: إن هذا الأمر فيه حكمة من النبي ﷺ؛ وهي: أن الخلافة بطبيعتها باب يتنازع فيه الناس ويقتلون عليه، فالنبي ﷺ حَصَرَ الأمر في عدد محصور، وقريش قبيلة كبيرة لا تخلو عادة من وجود أكفاء مستوفيين لشروط الإمام.

وبهذا، فغير القرشي خرج من النزاع، ولما ذكر أبو بكر ﷺ لسعد بن عبادَةَ ﷺ أن النبي ﷺ قال: «الأئمة من قریش» انتهى النزاع، وانقطع طَلَبُ الأنصارِ والقبائل الأخرى من غير قریش، والأمم الأخرى من غير العرب.^(١)

الشرط التاسع: السلامة.

(١) حصل بعد ذلك في أوقات ضَعْفِ الأُمة: أنهم كانوا يُعَيِّنون خليفة قُرشيًّا، لا سلطة له، لكن إبقاءً لاحترام حديث النبي ﷺ وأجمعت عليه الأُمة، فكانوا يُعَيِّنون خليفة قُرشيًّا: له الخُطبة والسكّة، ولغيره الأمر والنهي.

أي تكون سلطته شكليّة، لا يملك شيئاً، فقط الخطباء على المنابر في جميع العالم الإسلامي يخطبون (حَفِظَ اللهُ مولانا الخليفة فلان الفلاني)، ويطبعون اسمه على السكّة - وهي سك العملة -، لكن الأمر والنهي لغيره.

فكان حاله كعُض مَلوك أوربا اليوم، ملكهم شرفي فقط، وليس لهم أي شيء من الأمر والنهي.

وهي سلامة الأعضاء والحواس، وهذا الشرط فيه تفصيل طويل، فلن نُطيل فيه.

فمثلاً لا اختلاف في اشتراط البصر.

قال الماوردي: (إن ذهاب البصر يمنع من عقد الإمامة واستدامتها، فإذا طرأ بطلت الإمامة، لأنه لما أبطل ولاية القضاء ومنع من جواز الشهادة فأولى أن يمنع من صحة الإمامة).

وكذلك السمع والكلام أجمعوا على اشتراطهما في ابتداء عقد الإمامة، فقالوا: لا تُعقد الإمامة لأصم ولا تُعقد الإمامة لأخرس لما يؤدي إليه من تعطيل مصالح الأمة.

لكن إذا طرأ عليه خرس أو طرأ عليه صمم هل يُعزل أو لا يُعزل؟

وقع خلاف بين الفقهاء؛ بعضهم قال: إذا كان الإمام أول ما تولى كان سميعاً، ذا قدرة على الكلام، ثم طرأ عليه صمم أو طرأ عليه خرس، بعضهم قال: يجب عزله، وبعضهم قال: لا يُعزل.

ثم بعد ذلك تكلموا في نقص بقية الأعضاء، ولهم تفصيل في ذلك؛ فبعض الأعضاء مثلاً نُقصها لا يؤثر في عمل الإيمان ونهوضه بأمر الأمة، قالوا مثلاً: كمن فقد إحدى اليدين أو إحدى الرجلين، أو كذا، أي هذا لا يُعجزه عن التصرف في أمر الأمة، والقيام بشئونها وكذا.

وأما ما كان من الأعضاء فقدّه يؤدي إلى خلل كبير ويمنعه من القيام بشئون الأمة فلا بد من سلامته منه.

وأما ما شان في المنظر ولم يؤثر في العمل كجذع أنفٍ ونحوه فاختلّفوا في ابتداء

عَقْدَ الإِمَامَةِ لَهُ ؛ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ عَقْدُهَا مِثْلًا لِمَنْ أَنْفَهُ مَقْطُوعَةٌ ؟

فبعضهم اشترط في البداية: أن يكون سليمانًا.

لكن إذا طرأ عليه قالوا: لا يمنع من استدامة إمامته، إذا كان في أولها سليمانًا، ثم طرأ عليه هذا الأمر، فلا يمنع استدامته.



فَصْلٌ فِي وَاجِبَاتِ الْخَلِيفَةِ وَحُقُوقِهِ

- ٢٢- وَيَلْزَمُ السُّلْطَانَ حِفْظُ الدِّينِ صِيَانَةُ التُّغُورِ بِالتَّحْصِينِ
 ٢٣- إِقَامَةُ الْحَدِّ مَعَ الْقَضَاءِ جِبَايَةُ الْفِيءِ مَعَ الْعَطَاءِ
 ٢٤- مُبَاشَرَةُ مُؤَمَّنٍ لِلْسَّابِلِ مُجَاهِدُهُ يَخْتَارُ خَيْرَ عَامِلٍ

هذه الأبيات الثلاثة فيها الواجبات التي يجب على السلطان أن يؤديها ويقوم بها، وهي عشرة أشياء، ذكرها الإمام الماوردي في «الأحكام السلطانية»، وأبو يعلى في «الأحكام السلطانية»، والجويني في «غياث الأمم».

أولها وأهمها هو: (حِفْظُ الدِّينِ).

قال الإمام الماوردي: «حِفْظُ الدِّينِ عَلَى الْأَصُولِ الَّتِي أَجْمَعَ عَلَيْهَا سَلْفُ الْأُمَّةِ، فَإِذَا زَاغَ ذُو شَبْهَةٍ عَنْهُ بَيَّنَّ لَهُ الْحُجَّةَ وَأَوْضَحَ لَهُ الصَّوَابَ، وَأَخَذَهُ بِمَا يَلْزَمُهُ مِنَ الْحَقُوقِ وَالْحُدُودِ، لِيَكُونَ الدِّينُ مَحْرُوسًا مِنَ الْخَلَلِ، وَالْأُمَّةُ مَمْنُوعَةً مِنَ الزَّلْلِ»^(١).

وفي نفس هذا المعنى يقول الإمام ابن حزم رحمته الله في «المحلى»: «إِنَّمَا جُعِلَ لِيُقِيمَ لِلنَّاسِ الصَّلَاةَ، وَيَأْخُذَ صَدَقَاتِهِمْ، وَيُقِيمَ حُدُودَهُمْ وَيُمْضِي أَحْكَامَهُمْ وَيُجَاهِدُ عَدُوَّهُمْ»^(٢).

(١) الأحكام السلطانية، ص ٢٧.

(٢) المحلى ١ / ٦٧.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «والمقصود والواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسراناً مبيناً، ولم ينفعهم ما نَعَمُوا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقيم الدين إلا به من أمر دنياهم»^(١).

وقال الإمام ابن الهمام رحمته الله: «والمقصد الأول: إقامة الدين؛ أي جَعَلَهُ قائم الشعار على الوجه المأمور به من إخلاص الطاعات وإحياء السنن وإماتة البدع»^(٢).

فإذا إقامة الدين تشتمل على شقين:

الشق الأول: حَفْظ الدين على أهله.

وذلك يشمل حَمْل الناس على شرائع الإسلام الظاهرة كالأذان والجماعات وجمع الزكوات.

فإن عَطَل أهل ناحية شيئاً من شرائع الدين دعاهم إلى إقامته؛ فإن أبوا يُقاتلهم عليه؛ ولذلك قَاتَلَ أبو بكر رضي الله عنه - بإجماع الصحابة - مَنْ منعوا الزكاة.

وكذلك عليه كَفَّهِم عن المنكرات الظاهرة، وینهاهم عن المحرمات، ويُعاقِب مَنْ أساء، ويتعدى حُرْمَات الدين.

وكذلك: ينشر العقيدة الصحيحة، ويبعث المُعَلِّمِينَ يُعَلِّمُونَ الناس الدين، ويرُدُّون على شَبَهَات أهل البدع.

الواجب الثاني؛ صيانة الثغور.

(١) مجموع الفتاوى ٢٨ / ٢٦٢.

(٢) المسامرة في شرح المسامرة في علم الكلام، ص ١٥٣.

الثغر: هو آخر جهة في أطراف بلاد الإسلام، تُتأخَّم العدو، بعدها أعداء للمسلمين.

وأيضاً تشملُ المدنَ الساحلية التي على البحر، ويكون في الجهة الأخرى أعداءً يمكن أن يدخلوا من جهة البحر.

فهذه الثغور لا بد من تحصينها بأن يُقيم بها مرابطون يُرابطون في هذه الثغور، وأن تقامَ فيها حصونٌ عالية وأسوار قوية، يُراقبون منها الأعداء على مدار الليل والنهار، حتى يكونَ المسلمون دائماً متأهبين ومستعدين إذا هاجمهم العدو.

الواجب الثالث: (إِقَامَةُ الْحَدِّ)

قال الإمام الماوردي رحمته الله في الأمور العشرة التي تلزم الإمام: إقامة الحدود لتُصانَ محارمُ الله تعالى عن الانتهاك، وتُحفظَ حقوقُ عباده من الإتلاف والاستهلاك.

الواجب الرابع: (الْقَضَاءُ)

وهو: أن يُعيَّنَ الإمامُ القضاةَ الذين يحكمون بين الناس لقطع الخصومات، وأن يتولى تنفيذ أحكام القضاة.

وأن تكونَ أحكامهم لها هيبة، فما حَكَمَ به القاضي يكون من مسؤولية الإمام أن يُنفذَ أحكام القضاة بالقوة، ويُجبرَ المحكومَ عليه أن يتمثلَ لحكم القاضي.

وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً قاضياً في اليمن، وكان الخلفاء الراشدون يُعيِّنون قاضياً على كل بلد يُفتح يقضي بين الناس ويحكم بينهم بشرع الله تعالى.

الواجب الخامس: (جَبَايَةُ الْفَيِّ).

الفِيء بصفة عامة هو: الموارد المالية التي شَرَعَهَا اللهُ سبحانه وتعالى لبيت مال المسلمين.

والفِيء يدخل فيه أمور عديدة؛ منها:

ما أُخِذَ من الكفار سِلْمًا أو صُلْحًا من غير قتال.

وما أُخِذَ منهم بقتال فهذا يكون غنيمَةً، للمجاهدين أربعة أخصاسه، وخُمْسُه يكون مُقَسَّمًا إلى خمسة أجزاء، منه خمس يكون لبيت المال.

والمال الذي لا صاحب له يكون لبيت المال، مثل وارث ميت لا ورثة له.

والجزية من أهل الكتاب.

والزكوات من المسلمين.

والخراج على الأراضي الخراجية التي عليها ضريبة معينة، تُدْفَع لبيت المال.

فمن وظيفة الأئمة: جباية هذه الأموال، لِيُؤْمَنَ الأموال اللازمة لميزانية الدولة،

ولنفقاتها.

الواجب السادس: (تَقْدِيرُ الْعَطَاءِ).

قال الإمام الماوردي: «تقدير العطاء، وما يُسْتَحَقُّ في بيت المال من غير تَرْفٍ

ولا تقصير فيه، ودَفَعَه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير»^(١).

(١) الأحكام السلطانية، ص ٤٠.

فتقدير العطاء: هو إدارة شئون ميزانية الدولة من جهة الواردات، ومن جهة المصروفات.

وهذا الأمر يدخل فيه المصالح والاجتهاد فيما هو أصلح للأمة، وكان من عادة الصديق عليه السلام أنه كان يقسم ما يفيض من بيت المال بعد مصالح الدولة سنوياً، وكان يقسمه بالسوية عليه السلام، فيجعل حصة لكل فرض.

فلَمَّا وَلِيَ عمر عليه السلام جَعَلَ التقسيم بطريقة أخرى، فجَعَلَ الناس على فئات بحسب منزلتهم في الدين وسَبَقَهُم إلى الإسلام، فجَعَلَ راتباً سنوياً لأمهات المؤمنين رضي الله عنهن وآل بيت النبي عليه السلام.

ثم لأهل بدر لهم راتب أعلى ممَّن من غيرهم.

ثم لأهل بيعة الرضوان، الذين شهدوا بيعة الرضوان لهم راتب يختلف.

والذين أسلموا قبل الفتح، والذين أسلموا بعد الفتح، والذين لم يشهدوا النبي عليه السلام، فجَعَلَ لهم درجات، وجَعَلَ لهم أقساماً، وحدد راتباً سنوياً لكل فرض على حسب مكانته في الدين، وسَبَقَهُ إلى الإسلام.

فالعطاء من بيت المال إما لجميع أفراد الشعب أو للمحتاجين على حسب ما هو متوفر في بيت المال، وعلى حسب ترتيب الأولويات في كيفية الإنفاق.

الواجب السابع: (مباشراً).

قال الإمام الماوردي: «أن يُباشِر بنفسه مشاركة الأمور، وتَصَفِّح الأحوال ليهتم بسياسة الأمة، وحراسة المِلَّة، قال: ولا يُعَوَّل على التفويض تشاغلاً بلذة

أو عبادة، فقد يخون الأمين ويغش الناصح»^(١).

من واجبات الإمام: أن يكون مباشراً لمهامه بنفسه، لا يكبل مهامه لغيره. وبالتأكيد لا يستطيع أن يقوم بكل شيء بنفسه، فلا بد من وكلاء عنه ونواب وعمال، لكن لا بد أن يكون له إشراف شامل على الأمور.

كما كان يفعل الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم، كان عمر رضي الله عنه يعين أمراء على الأمصار، وله من يأتيه بأخبار الولاية، ويسأل الرعية عندما يأتون: ماذا فعل أميركم، وكانوا يشتكون، وأحياناً يشتكون بحق، وأحياناً بباطل، كما جاء أهل الكوفة يشتكون سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه بالباطل.

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: شَكَأَ أَهْلُ الْكُوفَةِ سَعْدًا إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَشَكُوا حَتَّى ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: أَمَّا أَنَا وَاللَّهِ «فَإِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَخْرِمُ عَنْهَا، أَصَلِّي صَلَاةَ الْعِشَاءِ، فَأَرْكُدُ فِي الْأُولِيِّينَ وَأُخْفُ فِي الْأُخْرِيِّينَ»، قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ، فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا أَوْ رَجَالًا إِلَى الْكُوفَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الْكُوفَةِ وَلَمْ يَدْعُ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ، وَيُثْنُونَ مَعْرُوفًا، حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَبْسٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ أُسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ يُكْنَى أَبَا سَعْدَةَ قَالَ: أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ، وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يَعْدِلُ فِي الْقَضِيَّةِ، قَالَ سَعْدٌ: أَمَّا وَاللَّهِ لَأَدْعُونَ بِثَلَاثٍ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا، قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَأَطَّلَ عُمَرُ، وَأَطَّلَ فَقَرَهُ، وَعَرَّضَهُ بِالْفِتَنِ،

(١) الأحكام السلطانية، ص ٤٠.

وَكَانَ بَعْدُ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ، أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ، قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ، قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ، وَإِنَّهُ لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي الطُّرُقِ يَغْمِزُهُنَّ. (١)

فالشاهد: أن عمر رضي الله عنه حقق في القضية، وباشر الأمر بنفسه، وتابع الشكاوى سواء كانت بحق أو بباطل.

الواجب الثامن: (مُؤَمَّنٌ لِّلسَّابِلِ).

من وظيفة الإمام: أن يُشْرِفَ على تأمين السُّبُلِ، أي تأمين الطرق، بأن تكونَ أمنةً ومهيئةً لِيَتِمَكَّنَ النَّاسُ مِنَ السَّيْرِ فِيهَا لِمَعَايِشِهِمْ.

وأن يقاتل قطاع الطرق، ويقيم عليهم حد الحراية، ويكفَّ عن الناس شرَّهم حتى ينتشر الأمنُ في الطرقات.

الواجب التاسع: (مُجَاهِد).

قال الإمام الماوردي رضي الله عنه: «جِهَادٌ مَنْ عَانَدَ الْإِسْلَامَ بَعْدَ الدَّعْوَةِ حَتَّى يُسَلَّمَ أَوْ يَدْخُلَ فِي الذِّمَّةِ» (٢).

عن عمر رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ» (٣).

قال الإمام الجويني: «وأما الجهاد فمُوَكَّلٌ إِلَى الْإِمَامِ، ثُمَّ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِدَامَةُ

(١) أخرجه البخاري ٧٥٥.

(٢) الأحكام السلطانية، ص ٤٠.

(٣) أخرجه البخاري ١٣٩، ومسلم ٢٠.

النظر فيه .. فيصير أمر الجهاد بمثابة فرائض الأعيان»^(١).

الواجب العاشر: **(يُخْتَارُ خَيْرَ عَامِلٍ)**.

من واجبات الإمام: أن يختار الأكفء فيما يُكَلِّفُهُم به من الأعمال، في كل المجالات والولايات الدينية والدنيوية.

قال الإمام الماوردي: «استكفاء الأُمَمَاءِ، وتقليد النُصَحَاءِ فيما يُفَوِّضُهُ إليهم من الأعمال، وَيَكِلُهُ إليهم من الأموال، لتكون الأعمال مضبوطة والأموال محفوظة»^(٢).

فهذه الواجبات العشرة هي الأساسية، ويدخل فيها كل ما سواها، فكل ما سيأتي في بقية الآيات داخلة فيما سبق من الواجبات العشرة.



٢٥- وَدَاخِلٌ فِي وَاجِبِ الْأُمَّةِ تَطْبِيقُهُمْ أَحْكَامَ أَهْلِ الذِّمَّةِ

مما يدخل في واجبات الأمة: أن يُطَبَّقُوا أَحْكَامَ أَهْلِ الذِّمَّةِ.

وهذا يدخل ضمن حِفْظِ الدين، وضمن جباية الفيء، وضمن الجهاد. لكنه خُصَّ بالذكر لكونه باباً من أبواب السياسة الشرعية، أُلْفِتَ فيه كُتُبٌ مستقلة في أحكام أهل الذمة باعتبار أنها قِسْمٌ من أقسام السياسة الشرعية. وغير المسلمين ينقسمون إلى أقسام، سيأتي ذكرهم في البيت القادم.

(١) غياث الأمم، ص ٢١٠.

(٢) الأحكام السلطانية، ص ٤٠.

٢٦- مُسْتَأْمِنٌ مُعَاهِدٌ مُحَارِبٌ لِكُلِّ قِسْمٍ حُكْمُهُ مُسْتَضْحَبٌ

غير المسلمين على أربعة أنواع: مُسْتَأْمِنٌ، ومُعَاهِدٌ، ومُحَارِبٌ، وأهل ذمة.

(لِكُلِّ قِسْمٍ حُكْمُهُ مُسْتَضْحَبٌ): كل قِسم من هذه الأقسام له حُكْمٌ.

مُسْتَأْمِنٌ؛ وهو: مَنْ دَخَلَ بِلَادَ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ، وَمِثَالُهُ فِي الْعَصْرِ الْحَاضِرِ: مَنْ يَدْخُلُ بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ بِتَأْشِيرَةٍ مِنَ التَّأْشِيرَاتِ؛ إِمَّا تَأْشِيرَةَ زِيَارَةِ لِقْرَيْبٍ، أَوْ تَأْشِيرَةَ عَمَلٍ، أَوْ تَأْشِيرَةَ تِجَارَةٍ.

وسابقاً قبل وجود التأشيرات كان المشركون يدخلون بلاد الإسلام لتلك الأغراض؛ فمنهم مَنْ يَدْخُلُ لِلتَّعَلُّمِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ يَدْخُلُ لَزِيَارَةِ قَرِيبٍ، أَوْ يَدْخُلُ لِلتَّجَارَةِ، أَوْ لغير ذلك من الأمور.

فهذا الذي دخل بلاد المسلمين بأمان، ولم يدخلها مُقَاتِلًا وَلَا مُحَارِبًا، وَلَمَّا وَصَلَ إِلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ أَمَّنَهُ الْمُسْلِمُونَ وَسَمَّحُوا لَهُ بِالِدُخُولِ، فَهُوَ آمِنٌ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ، فَلَا يَجُوزُ الْإِعْتِدَاءُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى مَالِهِ.

حتى ولو كان (المستأمن) من بلد مُحَارِبَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ، لَكِنْ هُوَ كَشَخْصٍ دَخَلَهَا بِأَمَانٍ، فَتُعَامَلُهُ فِي شَخْصِهِ، وَلَا تُنْطَبَقُ عَلَيْهِ حُكْمُ أَهْلِ دَوْلَتِهِ الْمُحَارِبَةِ لِلْمُسْلِمِينَ.

ومن هذا الباب: رُسُلُ الْأَعْدَاءِ، وَالسَّفَرَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ دَخَلُوا بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ بِأَمَانٍ، فَلَهُمْ حَقُّ الْأَمَانِ.

(مُعَاهِدٌ): الْمُعَاهِدُ: هُوَ الَّذِي يَتِمُّ إِلَى بِلَدٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مُعَاهِدَةٌ،

فَلَا يَحَارِبُونَ الْمُسْلِمِينَ، وَالْمُسْلِمُونَ لَا يَحَارِبُونَهُمْ، فَيَصِيرُ مَوَاطِنُ هَذِهِ الدَّوْلَةِ

مُعَاهِدِينَ، لا يجوز الاعتداء على أحد من رعايا هذه الدولة التي بينها وبين المسلمين عهد، كما كان في «صُلح الحديبية» بين النبي ﷺ وبين مشركي قريش. فقد حارب مشركو قريش النبي ﷺ في بدر وفي أُحُد وفي الأحزاب وغيرها، وبعد غزوة الأحزاب وقع الصلح في العام السادس أنهم لا يُقاتلون المسلمين، وأن المسلمين لا يُقاتلونهم مدة عَشْر سنين، لكنهم غدروا بالعهد وخالفوه بعد سنتين، فحاربهم النبي ﷺ، ولو أنهم وفوا بالعهد لسالمهم النبي ﷺ وأتم لهم مُدَّتْهم.

(مُحَارِبٌ): والمُحَارِبُ هو: الممتطي إلى دولةٍ ليس بينها وبين المسلمين عهد، ولا دَخَلَ بلاد المسلمين بأمان.

القسم الرابع: أهل الذمة: وهو المواطنون غير المسلمين الذين يُقيمون إقامةً دائمةً في بلاد المسلمين، وهم معصومون الدم والمال، تؤخذ منهم الجزية. والجزية كانت تؤخذ نحو دينار واحد مرةً في السنة من أغنيائهم، ولا تؤخذ من النساء، ولا من الفقراء.

هذا، وعقد الجزية يُؤخذ من كل غير المسلمين حتى ولو كانوا وثنين.



٢٧- وَلِيَعْمَلَنَّ بِمُرْسَلِ الْمَصَالِحِ

كل واجبات الإمام لها وسائل لتنفيذها، وهذه الوسائل تنقسم باعتبار الشَّارِعِ لها أو عدم اعتبارِه، ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المصلحة المعتبرة:

وهي المصالحُ التي جاء الشرعُ لتحصيلها وتحقيقها، وشرعت الأحكام من أجلها، مثل: حفظ الدين، وحفظ العقل، وحفظ النفوس، وحفظ الأموال، وحفظ النسل والعرض، فشرع حدّ الخمر، ونهى عن الخمر، من أجل الحفاظ على العقل، وشرع تنمية المال بالوسائل المشروعة، ونهى عن إتلاف المال، عن التبذير والإسراف، وشرع حد السرقة من أجل الحفاظ على المال، وحدّ الزنا والقذف لحفظ العرض.. إلخ.

القسم الثاني: المصالح الملغاة.

وهي المصالح التي ألغاهها الشرع ولم يعتبرها؛ لغلبة جانب المفسدة على المصلحة، كتجارة الخمر والميسر، فيه مصلحة للدولة كتنمية الاقتصاد الدولة، وتنشيط السياحة، ولكن الشرع لم يعتبر هذه المصلحة لغلبة المفسد على المصالح، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

القسم الثالث: المصالح المرسلة.

وهي التي سكت عنها الشرع فلم يتعرّض لها باعتبارها ولا إلغاء، وليس لها نظير وردّ به النص لتُقاس عليه.

وهي تُحقّق الأهداف العامة التي جاء الشرع بتحصيلها مثل: حفظ الدين، والمال، والعقل، والنفس،.. إلخ، ولا تخالف أصلاً من الأصول.

فمن ذلك: قوانين المرور؛ فالشرع ليس فيه أدلة تأمر بتحديد سرعات معينة

للسيارات لا يجوز أن تتخطاها، ولا بيان بإشارات المرور، ولكنه شيء مما فيه مصالح للعباد، إذ عدم التقيد بهذه الأنظمة يؤدي إلى الحوادث والوفيات وتلف السيارات والأموال.

فمن مهام الحاكم: أن يعمل بالمصالح المرسلة التي فيها مصلحة للمسلمين. ومن هذا الباب: جمع المصحف في عهد أبي بكر رضي الله عنه، ثم في عهد عثمان رضي الله عنه. فالمصحف لم يكن مجموعاً في كتاب واحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما مفرقا بين الصحابة.

فأبو بكر رضي الله عنه رأى مصلحة في جمعه في مصحف واحد، وهي من حفظ الدين الذي هو من مهام الإمام.

وعمر رضي الله عنه سنّ كثيراً من الأنظمة والترتيبات في حكمه من باب المصالح المرسلة؛ فهو الذي وضع التاريخ الهجري، وقبله لم تكن السنوات مرقمة بأرقام أو أعداد، بل كان الناس يعدون بالوقائع المشهورة.

فكلما حصلت واقعة مشهورة، ألغوا التاريخ الذي قبله وبدأوا يعدّون من ذلك التاريخ، يقولون: بعد سنتين من عام الفيل، بعد عشر سنوات من عام الفيل.

فكانت ترد عليه الكتب من أمرائه وعماله، وفيها في التاسع من شعبان أو في العاشر من رمضان، وهو لا يدري أي شعبان وأي رمضان، وأي الكتب أسبق، فجمع الناس واستشارهم ليختاروا شهراً من الشهور ليكون أول شهور السنة، ويختاروا سنة معينة لتكون هي السنة الأولى في تاريخ المسلمين، ليتخذ المسلمون تقويماً لهم.

ووضع الدواوين، يُدَوَّنُ فيها أسماء الجُند، وموارد الدولة ومصارفها.
واتخذ ﷺ السجن.



مُؤَخَّرًا مَا كَانَ غَيْرَ رَاجِحٍ

في مسألة المصالح والمفاسد، إما أن هناك مصلحةً أكبر من مصلحة، أو مفسدة أكبر من مفسدة.

فإذا استطاع أن يجمع بين المصالح كلها فعليه أن يجمع بين هذه المصالح.
وإذا وجد أن تحصيل مصلحة يؤدي إلى تفويت مصلحة أخرى فعليه أن يوازن بين المصلحتين، ويُحقق المصلحة الكبرى ولو أدى ذلك إلى تفويت المصلحة الصغرى.

وإذا وجد مفسدتين ولم يستطع دَرء المفسدتين جميعاً فعليه أن يدرأ المفسدة الكبرى ولو بارتكاب المفسدة الصغرى.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بَغِيرَ عِلْمٍ﴾ [الأأنعام: ١٠٨].

فالأصل تحقير آلهة المشركين، وهذه مصلحة، لكن يترتب عليها مفسدة أعظم فمُنِع منها.

وكذلك: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ، لَأَمَرْتُ

بِالْبَيْتِ، فَهَدَمَ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أَخْرَجَ مِنْهُ، وَأَلْزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ، بَابًا شَرْقِيًّا، وَبَابًا غَرْبِيًّا، فَبَلَغْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ»^(١).

فامتنع النبي ﷺ من هدم الكعبة وإعادة بنائها على بناء إبراهيم عليه السلام رغم أن هذا الأمر فيه مصلحةٌ لأنه يؤدي إلى حصول مفسدة كبيرة.

وكذلك عدم قتل النبي ﷺ المنافقين الذين يكيّدون للإسلام ويمكرون بالمسلمين، رغم أن قتلهم فيه مصلحةٌ، ولكن فيه مفسدة أكبر وهي أن الناس خارج المدينة لا يُميّزون بين المنافق والموحد، فسيحدثون أن النبي ﷺ يقتل أصحابه، فيكون هذا مُنْفَرًا عن الدين، وصَادًا عن سبيل الله.

عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَنْ سَلُولٍ: أَمَا وَاللَّهِ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْنِي، لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»^(٢).

وهذا باب مهم جداً في أحكام الأئمة؛ لأن السلاطين والولاة في أغلب الأحيان لا تكون سلطتهم كاملة تامة، بل هناك قادة للجيش وأمراء، فلا يستطيع أن يُمضي كل أحكام الدين كما ينبغي، فيضطر إلى السكوت عن أشياء هو لا يقدر عليها فيؤجلها ويؤخرها من أجل تحقيق مصالح أكبر وأعظم.

ولمَّا وَلِيَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ﷺ الخِلافةَ كانت هناك مظالم كثيرة في أموال

(١) أخرجه البخاري ١٥٨٤، ومسلم ١٣٣٣.

(٢) أخرجه البخاري ٤٩٠٥، ومسلم ٢٥٨٤.

أحدثها مَنْ كانوا قبله وخَفِيَتْ كثيرٌ من شرائع الدين، فَخَطَبَ في الناس، وقال: (أيها الناس، إن للإيمان شرائعَ وسُنَنًا، إن أَعَشَ فسأبئنها لكم، وأن أُمْتُ فلستُ على صُحبتكم بحريص)، وبدأ يُخَفِّف المظالم، ويأخذ الأموال التي جُمِعَت بغير حق ويُرَدُّها إلى بيت المال، خطوة خطوة، فلم يستطع فِعْل ذلك من أول يوم، فكان يُضطرُّ إلى السكوت عن بعض المظالم.

ومن هذا الباب: تَوَلَّى يوسف عليه السلام الحُكْم، وهذا الأمر فَصَّله شيخ الإسلام رحمته، فيوسف عليه السلام تَوَلَّى في أول الأمر شئونَ المال وتديبَ أموال الدولة تحت حُكْم سلطان كافر، فلم يكن في وُسْعِه أن يقيمَ جميعَ أحكام الدين كما ينبغي فكان يفعل ما في وُسْعِه وما قَدَّر عليه، ولهذا لَمَّا أراد أن يأخذ أخاه قال: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ [يوسف: 76] أي في شريعة المَلِك، لأن عقوبة السارق في شريعة الملك تختلف عن عقوبة السارق في شريعة يوسف عليه السلام، فاحتال حيلة مشروعة.

والحِيل منها: المباح المشروع، ومنها: الممنوع، فالحيلة التي يُتَوَصَّل بها إلى الحق تكون حيلةً مشروعة، فاحتال حيلة يتوصل بها إلى الحق وإلى التخلص من إقامة حُكْم المَلِك وشريعته.

وكذلك النجاشي كان مَلِكًا مسلمًا، وبلدته نَصارى، ورعيته لا يُمَكِّنونه، وقادته لا يُمَكِّنونه من إقامة أحكام الدين، فكان يعجزُ عن إقامة كثير من أحكام الدين، ويفعل ما قَدَّر عليه، ويترك ما عَجَز عنه.

وشيخ الإسلام رحمته استدل بهذه الأدلة عندما استفثاه بعضُ القضاة، أنهم طلبوا

لتَوَلَّى القضاء في بلاد التتار، وكان التتار في ذلك الوقت يحكمون بشريعة جَنَكِيز خان الذي وَضَعَ لهم كتابًا سماه الياسق فيه شرائع من اليهودية والنصرانية والإسلام، وشرائع من آبائه وأجداده.

فكان التتار يحتكمون إليه، وَيُقَدِّمونه على القرآن، وَعَيَّنوا قُضاة فطلبوا من بعض المسلمين أن يتولوا القضاء عندهم، فأفتاهم شيخ الإسلام بِتَوَلَّى القضاء تحت حُكْم التتار في البلاد التي يحكمها التتار، وَذَكَرَ لهم أمر يوسف عليه السلام وَأمر النجاشي، وَبَيَّن لهم أنهم يُقيمون من أحكام الدين ما قَدَرُوا عليه، وأن هذا أَوْلَى من أن يتولى القضاء مَنْ يظلمُ النَّاسَ ويأكلُ أموالهم بالباطل ولا يُطَبِّقُ شيئًا من أحكام الدين.

لكن هُم إذا تولوا القضاء وهُم قوم صالحون ومن أهل العلم فسَيُقيمون من أحكام الدين ما قَدَرُوا عليه، والشيء الذي يعجزون عن إقامته يكونون معذورين فيه، ولا يُكَلِّفُ الله نفسًا إلى وَسْعها.

والآن كما هو معلوم في أنظمة الدول المعاصرة: مَنْ يتولى الأمر في كثير من الأحيان لا يكون له سلطة كاملة بل سلطته محدودة، فهناك برلمان، وهناك مجلس وزراء.

فهل من أول يوم يتولى فيه الحاكمُ الحُكْمَ يلغي الدستور ويلغي البرلمان، وَيُعَلِّن تحكيم الشريعة وإقامة الحدود؟!

بعض المتحمسين يتصور أن الأمر هكذا، وأن الحاكم عليه بمجرد توليته أن يعلن الخلافة الإسلامية، وَيُطَبِّقُ الحدود، ويلغي الدستور، أو يتركها لِمَنْ يُفسِد،

ولا يحاول أن يصلح أو يقلل الشر قدر الإمكان، ويكثر الخير قدر الإمكان.
أما إذا تساوت المصلحة والمفسدة تماماً في المقدار فحينئذ تطبق قاعدة درء
المفاسد مُقَدَّم على جَلْبِ المصالح.

وبعض الناس عنده سوء فهم لقاعدة (درء المفاسد مُقَدَّم على جَلْبِ المصالح)
فيظن أن أي مفسدة ولو كانت صغيرة جداً درؤها أهم من جَلْبِ مصلحة عظمى
كبيرة، وهذا غير صحيح.

مثلاً مصلحة طلب العلم، ومصلحة كَسْبِ القوت، ومصلحة الصلوات في
المساجد والجماعة؛ هذه المصالح كلها تتطلب السير في الطرقات، والطرقات
فيها منكرات، ونساء متبرجات، ومعازف، ولكن لا يمكن تحصيل هذه المصالح
بدونها.

فهل يجلس الرجل في بيته، لكي يدرأ المفسدة، ولا يطلب العلم، ولا يبيع ولا
يشترى من السوق، ولا يذهب للصلاة في المسجد؟

هذا غير صحيح، فمصلحة طلب العلم أولى حتى لو تخلل ذلك بعض
المفاسد، ومصلحة الذهاب إلى المساجد أكبر من مصلحة المنكرات الصغيرة
مُقارَنة بالمصلحة.



٢٨- وَلِيُحْسِنَنَّ تَعَامُلًا مَعَ الْأُمَّمِ فِي الْحَرْبِ وَالسَّلَامِ وَعَهْدٍ مُحْتَرَمٍ

من واجبات الأئمة: فقه العلاقات الدولية، كيف تتعامل دولة المسلمين مع
الدول الأخرى في حالة الحرب، وفي حالة كون الدولة الأخرى مُعَاهِدة لبلاد

المسلمين.. إلخ من العلاقات بين الدول وبعضها.

وهو ما يُسمى أحياناً بالسَّير، وكتب فيه الإمام الأوزاعي، والإمام محمد بن الحسن، والإمام أبو يوسف، كما مر في أول الشرح.



٢٩- وَحَقُّهُ طَاعَتُهُ، نَصِيحَتُهُ، حِمَايَتُهُ، تَوْقِيرُهُ وَنُصْرَتُهُ

كما أن الإمام عليه واجبات فله حقوق، وهي:

طَاعَتُهُ؛ لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

وطاعة أولي الأمر ليست طاعةً مستقلة، وإنما هي تبعٌ لطاعة الله ورسوله ﷺ، ولذلك لم يتكرر الفعل (أطيعوا) في حق أولي الأمر، وإنما عطف على طاعة الله ورسوله، فلا طاعة في معصية الله ورسوله.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»^(١).

نَصِيحَتُهُ: عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»^(٢).

ونصيحة الأئمة: بمعاونتهم على الحق وطاعتهم فيه، وأمرهم به برفق،

(١) أخرجه مسلم ١٨٣٩.

(٢) أخرجه مسلم ٥٥.

والإخلاص في الولاء لهم والوفاء بعهدهم.

هذا، وليس من معاني الطاعة والنصيحة أن يُعينهم على الظلم أو الباطل.

عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ جُلُوسٌ عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمَ، فَقَالَ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ مِنْ بَعْدِي أُمَرَاءُ، فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ فَصَدَّقْتَهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلَيْسَ مِنِّي، وَلَسْتُ مِنْهُ، وَلَنْ يَرِدَ عَلَيَّ الْحَوْضَ، وَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْتَهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَلَمْ يُعِنَّهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَهُوَ مِنِّي، وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَارِدٌ عَلَيَّ الْحَوْضَ» (١).

حمائته: حماية الإمام ممن يريد به سوءاً، ولكن هذا بضوابط.

قال الإمام مالك رضي الله عنه: إن كان الإمام مثل عمر بن العزيز وَجَبَ على الناس الذَّبُّ عنه والقتال معه، وأما غيره فلا، دَعَهُ وما يُراد منه، ينتقم الله من الظالم بظالم، ثم ينتقم من كليهما، وقرأ: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]. (٢)

(تَوْقِيرُهُ وَنُصْرَتُهُ): عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ، وَحَامِلِ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْغَالِي فِيهِ وَالْجَافِي عَنْهُ، وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ الْمُقْسِطِ» (٣).



(١) أخرجه الترمذي (٢٢٥٩) بإسناد صحيح.

(٢) شرح الخرشبي على مختصر خليل (٨ / ٦٠).

(٣) أخرجه أبو داود ٤٨٤٣ بإسناد حسن.

فَصْلٌ فِي طُرُقِ تَوَلِيَةِ الْخَلِيفَةِ

٣٠- يُنصَّبُ بِاخْتِيَارِ أَهْلِ الْعَقْدِ وَبِالْوَصِيَّةِ لَهُ بِالْعَهْدِ

٣١- كَذَلِكَ الْقَهْرُ وَالْإِسْتِيلاءُ وَحَاذِرُنْ أَنْ تُسْفَكَ الدِّمَاءُ

يتناول هذا الفصل الطرق التي يتولى بها الخليفة أو الإمام أو السلطان أو أمير المؤمنين مقاليد الحكم.

الطرق التي يتولى بها ولايته تتلخص في هذه الطرق الثلاثة:

أولها: اختيار أهل الحل والعقد لإمام وتوليته على المسلمين.

الثانية: الوصية له بالعهد من الإمام الذي قبله، ويقال لها: الاستخلاف.

الثالثة: القهر والاستيلاء، ويقال لها أيضاً: التغلب؛ وهي أن يتغلب بالقهر والاستيلاء على الحكم بالقوة.

فأما الطريقة الأولى وهي (اختيار أهل الحل والعقد): فهذه هي الطريقة الأصلية، التي ينبغي أن تُتبع في تولية الأئمة، فيختار أهل الحل والعقد من يتولى أمر المسلمين.

ما معنى أهل الحل والعقد؟

الحل معناه: عَزَلَ الإمام.

والعقد: تولية الإمام.

فأهل الحل والعقد: هم الذين لهم الصلاحية شرعاً أن يعقدوا عُقْدَةَ الإمامة بتولية الإمام، أو أن يَحْلُوا هذه العُقْدَةَ بعزل الإمام.

وَهُم العلماء، والرؤساء، ووجوه الناس؛ مَمَّنْ إذا اجتمعت كلمتهم أذعن الناس وتبعوهم، وصار للإمام شوكة وقوة.

وسياتي في الفصل القادم -إن شاء الله- تفصيل عنهم.

وهذه هي الطريقة الأصلية لتولية الإمام كما فعل الصحابة رضي الله عنهم بعد وفاة رسول الله ﷺ، فقد اجتمع الصحابة رضي الله عنهم وتشاوروا فيمن يكون خليفة على المسلمين، وتعددت آراؤهم وتناقشوا، ثم استقر رأيهم على اختيار أبي بكر ﷺ، واجتمعت كلمتهم عليه.

الطريقة الثانية؛ وهي الوصية له بالعهد: أي أن يُوصي الإمام السابق قبل موته بخليفة بعده؛ وهذه الطريقة فعلها أبو بكر الصديق ﷺ؛ فإنه لما حَضَرَتْه الوفاة عهد بالخلافة بعده لعمر ﷺ، وأجمع الصحابة رضي الله عنهم على قبول ذلك، فبمجرد أن توفي أبو بكر ﷺ انعقد الأمر لعمر ﷺ.

وأما عمر ﷺ فلما حَضَرَتْه الوفاة، جعل الأمر شورى في ستة من الصحابة؛ وهذا يُعتبر نوعاً من الاستخلاف.

وعلي ﷺ استخلف بعده الحسن ابنه ﷺ.

مسألة: هل العهد أو الاستخلاف تنعقد به الإمامة بمجرد موت الخليفة، أم أن الاستخلاف هو مجرد ترشيح، وليس فيه إلزامٌ لأهل الحل والعقد، ويحق لهم أن يختاروا مَنْ أوصى به الإمام السابق، أو يختاروا غيره؟

من الأئمة مَنْ ذهب إلى أن الاستخلاف من الإمام السابق لا تنعقد به الإمامة بمُجَرَّدِهِ، بل لا بد من بَيْعَةِ أهل الحل والعقد له، فإن بايعوه وأقروا ذلك ثَبَتَ له عقد الإمامة، وإلا لم تنعقد له

فكأن الطريقةَ الثانيةَ رجعت إلى الأولى، وصارت مجرد اقتراح من الإمام السابق يوصي به، وليسوا مُلْزَمِينَ به بعد وفاته، بل لهم الحق في أن يقبلوا هذا الأمرَ أو يختاروا غيره.

إلى هذا ذهب القاضي أبو يعلى رحمته الله في الأحكام السلطانية؛ ومال إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، أي كلامه ليس صريحاً، وإنما يميل إلى تقوية هذا القول. وأما الذي عليه أكثر أهل العلم هو: أن الاستخلاف من الإمام السابق تنعقدُ به الإمامةُ بمُجَرَّدِ موت الإمام السابق.

الطريقة الثالثة؛ وهي: التَّغْلُبُ.

والتغلب له أحوال:

١- فقد يكون التغلبُ بعد موت الإمام السابق، وقبل أن يجتمع أهل الحل والعقد لاختيار إمام.

٢- وقد يكون التغلبُ أثناء وجود إمام عدل.

٣- وقد يكون أثناء وجود إمام لا تتوفر فيه شروط الإمامة.

والمُتَغَلَّبُ في كل هذه الأحوال قد يكون ممن توفرت فيه شروط الإمامة السابق بيانها، وقد لا يكون ممن توفرت فيه شروط الإمامة.

فأما الصورة الأولى، وهي موت الإمام، وتغلب آخر:

قال الإمام النووي رحمته الله: «وَأَمَّا الطَّرِيقُ الثَّلَاثُ، فَهُوَ الْقَهْرُ وَالِاسْتِيْلَاءُ، فَإِذَا مَاتَ الْإِمَامُ، فَتَصَدَّى لِلْإِمَامَةِ مَنْ جَمَعَ شَرَائِطَهَا^(١) مِنْ غَيْرِ اسْتِخْلَافٍ وَلَا بَيْعَةٍ، وَقَهَرَ النَّاسَ بِشَوْكَتِهِ وَجُنُودِهِ، اِنْعَقَدَتْ خِلَافَتُهُ لِيَتَنظَّمَ شَمْلُ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَامِعًا لِلشَّرَائِطِ بِأَنْ كَانَ فَاسِقًا، أَوْ جَاهِلًا، فَوَجْهَانِ، أَصْحَهُمَا: اِنْعِقَادُهَا لِمَا ذَكَرْنَا، وَإِنْ كَانَ عَاصِيًا بِفِعْلِهِ»^(٢).

فإذا كان جامعاً لشروط الإمامة فتعقد بيعته لينتظم شمل المسلمين، وعليه إثم أنه افتأت على المسلمين، ولم يتول بيعته أهل الحل والعقد، ولم يكن مُستخلفاً من الإمام السابق.

أما إذا لم يكن جامعاً للشرائط، قال: (فوجهان) أي عند الشافعية: هل تنعقد إمامته أم لا؟

قال: «أصحهما: انعقادها، لِمَا ذَكَرْنَا» أي لينتظم شمل المسلمين.

إذا، فالمسألة ليس فيها إجماع قاطع، وإنما وجهان، ومعناه: أنه يُوجد وجه آخر قال به فريق من الفقهاء (أنه لا تنعقد بيعته).

وقال الخطيب الشربيني: «التغلب هو: استيلاء شخصٍ مُتَغَلَّبٍ على الإمامة، جامع الشروط المعتمدة في الإمامة على المُلْكِ بِقَهْرٍ وَغَلْبَةٍ بَعْدَ مَوْتِ الْإِمَامِ لِيَتَنظَّمَ

(١) راجع الشروط العشرة لاختيار الإمام قُرشي، وذَكَر، وعدل، وعافل. إلى آخره.

(٢) روضة الطالبين ١٠ / ٤٦.

شَمَلُ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

وقال ابنُ قدامة رحمته الله: «ولو خرج رجلٌ على الإمام فقهره، وغلب الناس بسيفه حتى أقرُّوا له وأذعنوا بطاعته وبايعوه صار إماماً يحرم قتاله والخروج عليه».

واستدل الإمام ابن قدامة رحمته الله على ذلك (بأن عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير فقتله واستولى على البلاد وأهلها حتى بايعوه طوعاً وكُرْهاً، فصار إماماً يحرمُ الخروجُ عليه، وذلك لِمَا في الخروج عليه من شقِّ عصا المسلمين وإراقة دمايهم، وذَهَابِ أموالهم).^(٢).

فِيْلَا حَظِّ هُنَا عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ أَنَّ الْمَتَغَلَّبَ يَشْمَلُ حَتَّى مَنْ خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ الْعَدْلِ، لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ إِمَامًا عَدْلًا، تَوَلَّى الْخِلَافَةَ.

وعبد الله بن الزبير رحمته الله لَمَّا بُويع بالخلافة بايعه جميع أهل الأرض عدا أهل الشام، بايعه أهل العراق وفارس وخراسان، واليمن والحجاز ومصر، وعين أمراء على تلك الأمصار، عدا أهل الشام لم يبايعوه، وبُويِعَ عبد الملك بن مروان، وانتهى الأمر باستيلاء عبد الملك بن مروان على المُلْكِ وَقَتْلِ الْحَجَّاجِ بْنِ يُوْسُفٍ -وقد كان قائد جُنْدِ عبد الملك- عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وتغلب عبد الملك على الحُكْمِ، وأذعن له الناس.

إِذْنُ فَالْخُرُوجُ عَلَى إِمَامٍ قَدْ انْعَقَدَتْ لَهُ الْبَيْعَةُ حَرَامٌ حَتَّى لَوْ تَغَلَّبَ الْخَارِجُ وَأَذَعْنَ لَهُ النَّاسُ وَاسْتَوْلَى عَلَى الْحُكْمِ.

(١) مغني المحتاج ٥ / ٤٢٣.

(٢) المغني ٨ / ٥٢٦.

ولهذا؛ فإن ابن حجرٍ الهيثميَّ من الشافعية لَمَّا ذَكَرَ انعقاد الإمامة للمتغلب قال إن: (المتغلب فاسق معاقب لا يستحق أن يُبشَّر، ولا يؤمر بالإحسان فيما تغلب عليه بل إنما يستحق الزجر والمقت والإعلام بقبيح أفعاله وفساد أحواله).^(١)

فَذَكَرَ أنه تنعقد له الإمامة إذا تَغَلَّب، ولكن لا يُهنته الناس بالإمامة، بل يُعتَقَد فيه أنه يستحق الزجرَ والمقتَ والإعلامَ بقبيح أفعاله وفسادِ أحواله.

فكونه استولى على الحُكْم وله السمع والطاعة وانعقدت البيعة له، هذا شيء. والسرور به والفرح بفعله وتهنته على توليه الحُكْم بهذه الطريقة التي فيها ظلم وعدوان شيء آخر.

هذا، وقد كَثُرَ في كلام بعض المعاصرين النقل عن الحافظ ابن حجر رحمته الله أنه حكى الإجماع على وجوب طاعة السلطان المتغلب.

يقولون: قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب، والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه، لِمَا في ذلك من حَقْنِ الدماء وتسكين الدهماء).

لكن من يرجع إلى الفتح يجد أن هذه العبارة ليست من كلام الحافظ ابن حجر، وإنما نَقَلَهَا عن ابن بَطَّال رحمته الله، هذه واحدة.

والثانية: أن ابن بطال، قال بعدها: (ما أقام على الجُمُعات والأعياد والجهاد، وأنصف المظلوم في الأغلب).

(١) الصواعق المحرقة (٢/٦٢٧).

إذًا، فالفقهاء أجمعوا على ذلك إذا كان هذا المتغلبُ يقيم الجُمُعات والأعيادَ والجهاد، ويُصنّفُ المظلومَ في الأغلب، وليس إجماعًا مطلقًا. ومن يرجع إلى كتب الفقهاء لن يجد إجماعًا مُطلقًا، وإنما فصل الفقهاء في هذا الأمر كما ذكرنا.

(وَحَاذِرُنْ أَنْ تُسْفِكَ الدَّمَاءُ) بمعنى أن هذه الأمور تُراعى فيها المصلحة، فإذا استتبَّ الأمرُ لإمام، وهذا الإمامُ تقومُ به مصالحُ المسلمين فهنا يتجنب سَفْكَ الدماء، وهذه دائمًا هي الحجة التي لأجلها يذكر الأئمة طاعة المتغلب، فليست الطاعة رضًا بما صنع، بل يقولون: إنه قد ظَلَمَ وَفَسَقَ بِتَغْلِبِهِ هَذَا، مثل ما فَعَلَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ لَمَّا قَتَلَ الْإِمَامَ الَّذِي اسْتَقَرَّتْ لَهُ الْبَيْعَةُ، وَنَازَعَهُ مُلْكَهُ وَعَزَلَهُ وَقَتَلَهُ، فَرِغَمَ أَنَّهُ ظَلَمَ بِفِعْلِهِ هَذَا إِلَّا أَنَّهُ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُرْسِلُ الْجِيُوشَ لِلْجِهَادِ وَالْفَتْوحَاتِ، وَيُقِيمُ الْحُدُودَ، وَتَقُومُ بِهِ مَصَالِحُ الْأُمَّةِ، فَحِينَئِذٍ مَنَازَعَتْهُ فِيهَا سَفْكَ الدَّمَاءِ، فَلِذَلِكَ رَأَتْ الْأُمَّةُ الْاجْتِمَاعَ عَلَيْهِ؛ خَشْيَةَ سَفْكَ الدَّمَاءِ، وَحُصُولِ مَفْسَدَةٍ أَكْبَرَ.



فصل في أهل الحل والعقد وشروطهم

٣٢- الحل والعقد له أهلوه العلماء والرؤساء الوجوه

(الحل والعقد له أهلوه) أي ليس الأمر مشاعاً لكل أحد، وإنما منوط بمن هم أهل له.

قال الإمام النووي رحمته الله عن أهل الحل والعقد: (هم العلماء، والرؤساء، ووجوه الناس؛ الذين يتيسر اجتماعهم) (١).

ووجوه الناس كشيخوخ القبائل الكبيرة، وكأمراء الجند.

فإذا اجتمع قادة الجنود وشيخوخ القبائل الكبيرة، وكبار العلماء، وكبار ذوي الجاه والمكانة في الناس ممن يُدْعَنُ الناسُ لهم، فإذا اجتمعت كلمتهم واختاروا إماماً فإن الأمة تكون تبعاً لهم، وتحصل الشوكة والمنعة لهذا الإمام باختيارهم.

ويلاحظ هنا أن هذا الباب - وهو مسألة كيفية تحديد أهل الحل والعقد، والآليات التي يرتب بها إجراءات اختيار الإمام - مما يدخل في باب المصالح المرسلة، ومما يدخل في باب السياسة الشرعية.

ومن معاني (السياسة الشرعية): الموازنة بين المصالح وسنّ النظم والطرق التي لا تعارض الشرع، وتحقق مقاصد الشرع.

فلذلك وجدنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستخلف، وأبو بكر رضي الله عنه - اجتهاداً منه - رأى

(١) منهاج الطالبين، ص ٢٩٢.

المصلحة في أن يُنصَّ على اختيار مَنْ يتولى الخلافةَ بعده، فهذا كان اجتهاداً من الصديق رضي الله عنه، سنّه للأمة، رأى فيه المصلحة.

وعمر رضي الله عنه رأى المصلحة في اختيار ستة يختار المسلمون من بينهم، فنظّم الأمر بهذه الطريقة.

فلا مانع أن تُسنَّ طرقٌ وتُنظَّم طرقٌ وآلياتٌ لتحديد مَنْ هم أهل الحل والعقد، فهذا الأمر من المصالح الرسلة وفيه مجال للاجتهاد والترتيب.

بعض الدول مثلاً يؤسسون هيئةً للبيعة، أو يختارون عدداً معيناً من الناس لهذا الأمر.



٣٣- وَشَرْطُهُمْ عَدَالَةٌ مَعَ حِكْمَةٍ وَعِلْمُهُمْ مَرَاتِبَ الْأئِمَّةِ

الشروط التي يلزم توفرها في أهل الحل والعقد ثلاثة:

الأول: العدالة.

والثاني: الحكمة.

والثالث: العلم بمراتب الأئمة.

فالشرط الأول - وهو العدالة -: وقد سبق بيانها في شروط الإمام.

وذلك لأن الإمام المختار لا بد أن يكون عدلاً، فالذين يختارونه ينبغي أن يكونوا كذلك حتى يختاروا العدل، أما إذا كانوا فُسّاقاً فسيختارون فاسقاً مثلهم.

وأيضاً، لأن العدالة شرطٌ في الشاهد، وشرط في القاضي، وشرط في الإمام،

فالأحرى أن تكون شرطاً فيمن يختارون الإمام.

والشرط الثاني: الحكمة.

والحكمة عُرِّفت بتعاريف؛ منها: وَضَع الشيء في موضعه بما يُحَقِّق غاياته الحميدة.

واشترطت الحكمة؛ لأن الحكمة تحملهم على الموازنة بين المصالح والنظر في الأشخاص المؤهلين للإمامة، ويختارون للأمة مَنْ هو الأصلح لهم، خاصة في حالات الضرورة، ولم يكن في وسعهم أن يختاروا مَنْ استوفى جميع شروط الإمامة.

فأحياناً لا يُمكنهم إلا أن يختاروا واحداً من جماعة معينة، وأي شخص آخر من خارج هذه الجماعة فلن تنقاد له الأمة وسيحدث سَفْكٌَ للدماء واقتتال، ولن يستتب له الأمر.

وهذا العدد المحدود، منهم من ينقصه الرأي والشجاعة، وآخر ينقصه العلم، وآخر ينقصه الصلاح، وآخر ينقصه القرشية... إلخ.

فمن الحكمة في هذه الحالة، أنهم يختارون مَنْ هو الأصلح بحسب الأحوال، ولهذا يذكر أهل العلم كما ذكره الجويني في «غياث الأمم» وغيره: إذا كان الموجودون لا تتوفر فيهم الشروط كاملةً فينظر أهل الحل والعقد إلى الوقت الذي يختارون فيه الإمام؛ فإذا كان هذا الوقت قد فَشَّت فيه البدع والشبهات، وأمر المسلمين قوي من جهة الجيوش والمنعة، وليس لهم عدو قوي يخافونه، ولكن المخاطر من انتشار البدع، والجهل؛ فاختيار الإمام العالم هنا أولى، مع

توصيته بالاستعانة بقيادة الجُند مَمَّنْ يُغَطُّون جانب نَقْصِه.

وإذا كان المسلمون في وقت ضَعْفٍ وتكَالَبٍ عليهم الأعداء وهم بحاجة إلى شخص قوي، وعنده شجاعة وقُدرة على مجابهة الأعداء، ولكنه قليل العلم، فهو الأنفع للمسلمين في هذا الحال، مع التأكيد عليه وتوصيته بأن يكون له مستشارون من أهل العلم والفتوى يرجع إليهم، ويُعوَّضُ نَقْصَه في العلم.

وإذا اضطروا إلى اختيار صبي: فيجعلون عليه أوصياء، فإذا كان الخليفةُ الذي قبله أوصى بالخلافة بعده لصبي، وهذا الصبي هو الذي ستُدْعَن له الأمة، ولو اختاروا غيره لحصل نزاع وشقاق، فيبايعونه على شرط أنه يكون له أوصياء يقومون على شأنه مَمَّنْ تتوفَّر فيهم شروط الإمامة، فيديرون الأمر إلى أن يبلغ هذا الصبي.

والشرط الثالث: العلم بمراتب الأئمة.

لا يُشْتَرَطُ في أهل الحل والعقد أن يكونوا مجتهدين، ولكن يُشْتَرَطُ فيهم العلم بمراتب الأئمة، أي عندهم عِلْمٌ بِرُتَبِ الأئمة، وأيهم أصلح من غيره، وعندهم نَظَرٌ في عواقب الأمور.

والعلم المشروط فيهم: هو العلم بمراتب الأئمة، أي بِرُتَبِ هؤلاء وأيهم أصلح من غيره، وأيهم أعلم، وأيهم أكثر شجاعةً، وأيهم تُدْعَنُ لهم الأمة، وأيهم إذا اختير لن تكون له شوكة، ولن تكون له غَلْبة.

فيكون عندهم عِلْمٌ بهذه الأمور، وليس بالضرورة أن يكونوا مجتهدين في كل أبواب الفقه، ومسائله.

فَصْلٌ فِي الْبَيْعَةِ وَشُرُوطِ صِحَّتِهَا

٣٤- وَبَيْعَةٌ فِيهِ إِظْهَارُ الرِّضَا وَالْإِنْقِيَادُ لِلْإِمَامِ الْمُرْتَضَى

البيعة هي: إظهارُ الرضا بالإمام والانقياد له.

وُسَبِّهَتْ بِالْبَيْعِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ فِي الْبَيْعِ يَمْدُ بَاعَهُ - وَالْبَاعُ مِنْ أَوَّلِ الْيَدِ إِلَى آخِرِهَا -
وَفِي الْبَيْعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرْفَيْنِ يَمْدُ يَدَهُ، هَذَا يُسَلِّمُ السَّلْعَةَ، وَهَذَا يَقْبِضُهَا،
فَسُمِّيَتْ (بَيْعَةً) مِنْ هَذَا الْبَابِ.

وَلَا يَشْتَرُطُ لِلْبَيْعَةِ أَنْ يَصْحَبَهَا مَصَافِحَةٌ، وَإِنَّمَا تَتِمُّ الْبَيْعَةُ بِإِظْهَارِ الرِّضَا وَالْإِنْقِيَادِ
لَهُ، وَلَكِنْ يُسَنُّ مَمَّنْ يُكُونُ قَرِيبًا مِنَ الْإِمَامِ مِنْ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ أَنْ يَصْحَبَهَا
مَصَافِحَةً لَهُ.



٣٥- بَيْعَتُهُمْ لِأَمْثَلٍ فَأَمْثَلٍ وَلِيَقْبَلَنْ وَفُوا بِبَيْعِ الْأَوَّلِ

(بَيْعَتُهُمْ لِأَمْثَلٍ فَأَمْثَلٍ) مِنَ الشَّرُوطِ الَّتِي يَلْزِمُ تَوْفَرُهَا فِي صِحَّةِ الْبَيْعَةِ: أَنْ
يَخْتَارُوا الْأَمْثَلَ فَالْأَمْثَلَ، فَإِنْ وُجِدَ مَنْ اسْتَوْفَى شُرُوطَ الْإِمَامَةِ كَامِلَةً وَأَمَكْنَ أَنْ
يُذَعْنَ النَّاسُ لَهُ وَأَنْ يَنْقَادُوا لَهُ فَهُوَ الْأَحَقُّ بِالِاخْتِيَارِ.

وَإِنْ كَانَ الَّذِينَ تَتَوَفَّرُ فِيهِمْ شُرُوطُ الْإِمَامَةِ لَا يَحْصُلُ إِذْعَانُ النَّاسِ لَهُمْ وَانْقِيَادُهُمْ
لَهُمْ، وَإِنَّمَا الْإِنْقِيَادُ يَحْصُلُ لِعَدَدٍ مَحْدُودٍ مَمَّنْ لَا تَتَوَفَّرُ فِيهِ جَمِيعُ شُرُوطِ الْإِمَامَةِ،
فَكَمَا مَرَّ يُوَازِنُونَ بَيْنَ الْأُمُورِ، وَيَخْتَارُونَ الْأَصْلَحَ فَالْأَصْلَحَ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي

الحديث عن شرط الحكمة في أهل الحل والعقد.

(وَلْيَقْبَلَنَّ) كذلك من شروط صحة البيعة: أن يقبل الإمام المْبَاعِ هذه البيعة؛ والبيعة هي إيجاب وقبول، فأهل الحل والعقد يحصل منهم الإيجاب فيأيعونه، ومن جهته يحصل القبول، كشأن أي عقد من العقود فيه إيجاب وقبول.

وهنا ذَكَرَ أهل العلم أن أهل الحل والعقد إذا بايعوا رجلاً على الإمامة، وهو رفض أن يتولاها، ولم يقبل هذه البيعة؛ لم تنعقد هذه البيعة ولم تصح، ولم يجرز إجبارُه عليها إلا أن يتعين لها -أي: لم يوجد غيره من تجتمع عليه الكلمة-، فهنا يجوز إجبارُه عليها، ويجب عليه القبول، وإن لم يقبل أجبروه على قبولها كرهاً، وثبتت له البيعة بذلك.

أما إذا كان يُوجدُ غيره، من يسدُّ مسدَّه فلا بد أن يقبل وإلا لم تثبت بيعته، ويلزم أهل الحل والعقد أن يختاروا غيره.

وقوله: **(وَفُؤَا بِيَعِ الْأَوَّلِ)** هذا هو الشرط الثالث لصحة البيعة، ألا تكون البيعة منعقدة لإمام قبله، فإن كانت منعقدة لإمام قبله لم يجرز مبايعة إمام ثانٍ.

وهذا جزء من حديث النبي ﷺ، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «فُؤَا بِيَعِ الْأَوَّلِ، فَأَلَّوْا، أَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَأَلَهُمْ عَمَّا اسْتَرَعَاهُمْ»^(١).

«فؤا»؛ فعل أمر من الوفاء؛ «ببيعة الأول فالأول» أي إن الذي تولى الأمر وبويع

(١) متفق عليه وقد سبق.

قبل غيره هو صاحب البيعة الصحيحة التي يجب الوفاء بها وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها مطلقاً.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ، فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا»^(١).

وهذا الحكم إذا كان عن عمّد، والثاني يعلم بوجود بيعة الأول، والثاني نازع الأول فينصر الإمام الأول، ويُقاتل معه ضد الثاني الذي افتأت عليه، وبويع في وجود إمام قد صحت بيعته وانعدت له.

أما إذا كان بيعة الثاني خطأً أو سهواً، كأن اجتمع فريق من أهل الحل والعقد وبايعوا رجلاً، وفريق آخر لم يعلموا ببيعة مَنْ قبله وبايعوا رجلاً ثانياً، فهنا يُنظر إلى الأول، وهو الذي ثبت له البيعة، والثاني لا يُقتل إذا كان عن غير تعمّد أو رجّع عنه وتنازل وألغيت بيعته.



٣٦- وَخَمْسَةٌ، ثَلَاثَةٌ وَاثْنَانِ وَوَاحِدٌ يَعْقِدُ لِلسُّلْطَانِ

٣٧- وَقِيلَ بَلْ جُمُهورُ أَهْلِ الحَلِّ رِضاهُمْ شَرَطٌ لِذَا التَّوَلَّى

ما هو الحد الأدنى لأهل الحل والعقد حتى يعقدوا البيعة للإمام؟

والجواب: في المسألة أقوال:

(١) أخرجه مسلم ١٨٥٣.

الأول : أقل شيء أن يكونوا خمسة^(١).

واستدلوا بفعل عمر رضي الله عنه حين جعل الأمر شورى في ستة؛ خمسة منهم يختارون واحداً، وانعقدت الإمامة لعثمان رضي الله عنه باختيار خمسة من الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم؛ وهم: (علي، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة، والزبير) رضي الله عنهم.

وهؤلاء الستة رضي الله عنهم من العشرة المبشرين، ولم يكن على قيد الحياة غيرهم إلا سعيد بن زيد، ولكن عمر لم يجعله في أهل الشورى لأن عمر زوج أخت سعيد بن زيد رضي الله عنه، فلم يرغب عمر أن يكون أحد من آله في ضمن هؤلاء المرشحين.

والقول الثاني: بل يكفي ثلاثة، قياساً على عقد النكاح، لأن عقد النكاح ينعقد بولي وشاهدين.

والقول الثالث: ينعقد باثنين فقط من أهل الحل والعقد، كما ينعقد عقد البيع باثنين إيجاب وقبول، بين البائع والمشتري، ولأن الاثنين هما أقل الجمع، وأقل الجمع تنعقد بهما صلاة الجماعة..

والقول الرابع : بواحد فقط، واستدلوا بأن عمر رضي الله عنه كما بايع أبا بكر انعقدت له الإمامة.

واحتجوا أيضاً بالاستخلاف: فقالوا: كما تنعقد الإمامة باستخلاف الخليفة السابق فتنعقد كذلك بيعة واحد من أهل الحل والعقد.

والقول الخامس في هذه المسألة: أن الإمامة أو البيعة لا تنعقد ولا تصح لا

(١) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي، وأبي يعلى، والجويني

بواحد ولا باثنين، ولا ثلاثة ولا خمسة، ولكن بجمهور أهل الحل والعقد.
وردوا على قصة مبيعة عمر لأبي بكر رضي الله عنه، بأن البيعة لم تنعقد بمجرد بيعة
عمر لأبي بكر رضي الله عنه، وإنما انعقدت بإقرارهم ورضاهم وموافقتهم لَمَا بايع عمر
أبا بكر، فَرَضِي بِذَلِكَ جُمُهور الصحابة الذين كانوا موجودين فثبتت البيعة بها.
وفي قصة استخلاف الستة الذين استخلفهم عمر رضي الله عنه، فقد بويع عثمان باختيار
جماهير أهل الحل والعقد.

عن الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ رضي الله عنه، أَنَّ الرَّهْطَ الَّذِينَ وَلَاَهُمْ عُمَرُ اجْتَمَعُوا فَتَشَاوَرُوا،
فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: «لَسْتُ بِالَّذِي أَنَا فِسْكُكُمْ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، وَلَكِنَّكُمْ إِنْ شِئْتُمْ
اخْتَرْتُمْ لَكُمْ مِنْكُمْ»، فَجَعَلُوا ذَلِكَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَلَمَّا وَلَّوْا عَبْدَ الرَّحْمَنِ
أَمْرَهُمْ، فَمَالَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَتَّى مَا أَرَى أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يَتَّبِعُ أَوْلِيَاكَ
الرَّهْطَ وَلَا يَطُؤُ عَقْبَهُ، وَمَالَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُشَاوِرُونَهُ تِلْكَ اللَّيَالِي،
حَتَّى إِذَا كَانَتْ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَصْبَحْنَا مِنْهَا فَبَايَعْنَا عُثْمَانَ، قَالَ الْمِسُورُ: طَرَقَنِي عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بَعْدَ هَجْعٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَضَرَبَ الْبَابَ حَتَّى اسْتَيْقَظْتُ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ نَائِمًا
فَوَاللَّهِ مَا اِكْتَحَلْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ بِكَبِيرِ نَوْمٍ، انْطَلِقْ فَادْعُ الزُّبَيْرَ وَسَعْدًا»، فَدَعَوْتُهُمَا لَهُ،
فَشَاوَرَهُمَا، ثُمَّ دَعَانِي، فَقَالَ: «ادْعُ لِي عَلِيًّا»، فَدَعَوْتُهُ، فَتَاجَاهُ حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلِ،
ثُمَّ قَامَ عَلِيٌّ مِنْ عِنْدِهِ وَهُوَ عَلَى طَمَعٍ، وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَخْشَى مِنْ عَلِيٍّ
شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: «ادْعُ لِي عُثْمَانَ»، فَدَعَوْتُهُ، فَتَاجَاهُ حَتَّى فَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْمُؤَذِّنُ بِالصُّبْحِ،
فَلَمَّا صَلَّى لِلنَّاسِ الصُّبْحَ، وَاجْتَمَعَ أَوْلِيَاكَ الرَّهْطُ عِنْدَ الْمِنْبَرِ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ مَنْ كَانَ
حَاضِرًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَأَرْسَلَ إِلَيَّ أَمْرَاءَ الْأَجْنَادِ، وَكَانُوا وَافُوا تِلْكَ
الْحَجَّةَ مَعَ عُمَرَ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا تَشَهَّدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، يَا عَلِيُّ

إِنِّي قَدْ نَظَرْتُ فِي أَمْرِ النَّاسِ، فَلَمْ أَرَهُمْ يَعْدِلُونَ بِعُثْمَانَ، فَلَا تَجْعَلَنَّ عَلَيَّ نَفْسَكَ سَبِيلًا»، فَقَالَ: أُبَايِعُكَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْخَلِيفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ، فَبَايَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَبَايَعَهُ النَّاسُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، وَأُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ وَالْمُسْلِمُونَ. (١) (٢)

فلم تستقر البيعة بمجرد مبايعة خمسة، وإنما بموافقة جمهور أهل الحل والعقد على هذا، وهذا القول مال إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وأبو يعلى في «الأحكام السلطانية».

قال شيخ الإسلام: (متى صار إماما، فذلك بمبايعة أهل القدرة له. وكذلك عمر لما عهد إليه أبو بكر، إنما صار إماما لما بايعوه وأطاعوه، ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر ولم يبايعوه لم يصر إماما....

ولو قدر أن عمر وطائفة معه بايعوه، وامتنع سائر الصحابة عن البيعة، لم يصر إماما بذلك، وإنما صار إماما بمبايعة جمهور الصحابة، الذين هم أهل القدرة

(١) أخرجه البخاري ٧٢٠٧.

(٢) مذهب أهل السنة في مسألة المفاضلة بين عثمان وعلي رضي الله عنهما: أنه مَنْ قَدَّمَ عَلِيًّا عَلَى عِثْمَانَ فَقَدَ أَرَى بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، لِأَنَّهُمْ لَمَّا اسْتَشَارَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ كُلَّهُمْ قَدَّمُوا عِثْمَانَ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ جَمِيعًا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي كَانَ مُسْتَقَرًّا عِنْدَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

لكنها ليست من مسائل التبديع، لأن بعض أهل السنة كان يُفَضَّلُ عَلِيًّا عَلَى عِثْمَانَ، أَوْ يَمْتَنِعُ عَنِ التَّفْضِيلِ بَيْنَهُمَا، يَقُولُ: أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: (أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان رضي الله عنهم وأرضاهم)؛ ولكن يقال: الصواب والذي عليه الأكثر وهو القول الأصح: أن عثمان هو الأفضل من علي رضي الله عن الجميع.

فأما تفضيل أبي بكر وعمر فهذا يُبَدَّعُ مَنْ أَنْكَرَهُ، وَمَنْ فَضَّلَ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ صلى الله عليه وسلم فَهَذَا مِمَّا يُبَدَّعُ بِهِ، وَمَنْ فَضَّلَ عَلَى عَمْرٍ أَحَدًا غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ فَهَذَا مِمَّا يُبَدَّعُ بِهِ.

والشوكة. ولهذا لم يضر تخلف سعد بن عبادة^(١) لأن ذلك لا يقدح في مقصود الولاية، فإن المقصود حصول القدرة والسلطان اللذين بهما تحصل مصالح الإمامة، وذلك قد حصل بموافقة الجمهور على ذلك^(٢).

وقال القاضي أبو يعلى رحمته الله: (وأما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فلا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد)^(٣).

وقال الجويني رحمته الله: (فالوجه عندي في ذلك: أن يُعتبر في البيعة حصول مبلغ من الأتباع والأنصار والأشياء تحصل بهم شوكة ظاهرة، ومنعة قاهرة)^(٤).



٣٨- وَهَذِهِ الْبَيْعَةُ فَاِنْعَادُ وَبَعْدَهَا النَّاسُ لَهُ تَنْقَادُ

تنقسم البيعة إلى: بيعة انعقاد، وبيعة العامة.
فالبيعة التي تكون من أهل الحل والعقد يقال لها: بيعة الانعقاد.
فإذا انعقدت الإمامة للإمام ببيعة أهل الحل والعقد، فبعد ذلك تحصل بيعة العامة.

وبيعة العامة: هي إظهار الرضا بالإمام، والطاعة له.

(١) هو سعد بن عبادة رحمته الله سيد الخزرج، وبعد وفات سعد بن معاذ سيد الأوس رحمته الله، كان سعد بن عبادة سيد الخزرج، وسيد الأنصار عموماً رحمته الله في ذلك الوقت.

(٢) منهاج أهل السنة ١ / ٥٣٠.

(٣) الأحكام السلطانية، ص ٢٣.

(٤) غياث الأمم، ص ٧٠.

وعلى ذلك تحمل الأحاديث التي فيها: «مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً»^(١)؛ فليس المقصود: أن كل واحد لا بد أن يذهب إلى الإمام بنفسه، ويضع يده في يده ويقول له: (بايعتُك)، وإنما المقصود: أنه إذا بايع أهل الحل والعقد لإمام وانعدت له الإمامة فكل مسلم عليه أن يرضى بهذا الانعقاد، ويُطيع لذلك الإمام الذي انعقدت له البيعة من أهل الحل والعقد، وهذه هي بيعة العامة.



٣٩- وَوَاحِدٌ إِمَامٌ ذِي الْمَعْمُورَةِ

هل يجوز تعدد الأئمة؟

بمعنى أن يوجد إمامان أو أكثر كل منهم على بلد من البلاد، أو قطر من الأقطار؟

فجمهور أهل السنة والجماعة: أنه لا يجوز تعدد الأئمة في زمن واحد، مهما اتسعت رُقعة بلاد الإسلام، حتى لو كانت بلاد الإسلام تُغطي «الْمَعْمُورَةَ» أي الأرض كلها.

فالعالم كله يكون له إمام واحد فقط، تجتمع عليه كلمة المسلمين، لأن هذا هو الذي كان عليه حال النبي ﷺ، ثم خلفاؤه الراشدين رضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، كان خليفة واحدا لجميع المسلمين في كل الأرض.

ودليل ذلك: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بُوِيعَ

(١) أخرجه مسلم ١٨٥١.

لِخَلِيفَتَيْنِ، فَأَقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا»^(١).

والقول الثاني هو قولُ لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، ونسبه إلى أبي الحسن الأشعري، والإسفراييني، والقرطبي المفسر ومن وافقهم قالوا: بجواز تعدد الأئمة، واحتجوا على ذلك بالحاجة والضرورة لاتساع الأقطار، وصعوبة تولّي الإمام مصالح المسلمين في البلاد التي نأت عنه.

ولما حصل اقتتال بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، ومعاوية لم يُبايع بالخلافة إلا بعد موت علي عليه السلام، ولكنه كان مستقلاً بالشام، لكن لم يُبايع له بالخلافة.

ولمّا تولى الحسن بعد أبيه علي عليه السلام كان أوصى بالخلافة بعده للحسن، ومعاوية عليه السلام كان في الشام، وكان هذا مُدّة ستة أشهر، ثم تنازل الحسن لمعاوية عليه السلام، واجتمعت الأمة على خليفة واحد.

ثم بعد ذلك حصل الاختلاف في زمن ابن الزبير، ووُجد أميران في زمن ابن الزبير، وامتنع عبدُ الله بنُ عمر رضي الله عنهما عن البيعة وقت الشقاق وعدم اجتماع الكلمة، فلمّا اجتمعت الكلمة على عبد الملك بايع له عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وبدايةً من أيام الدولة العباسية، فمن فرّ من الأمويين ونجا، ذهب إلى الأندلس وأعلنوا فيها دولةً وإمامة؛ فكان يوجد خليفة عباسي يحكم بلاد المسلمين، وخليفة آخر أموي يحكم بلاد الأندلس، ومن ذلك الوقت في القرن الثاني الهجري كان يوجد خليفة في الأندلس، والخليفة العباسي.

(١) أخرجه مسلم ١٨٥٣.

فالقصد: أن هذا الأمر له سوابق، ومردُّ ذلك إلى الحاجة والضرورة.

وفي الوقت الحاضر - كما هو معلوم - فالبلادُ الإسلامية مُقسَّمةٌ إلى دويلات، وكل دولةٍ لها إمامها، فهذا يدخل في أحكام الضرورة، لكن الحُكم الأصلي أنه إذا أمكن وجود خليفة واحد يجتمع عليه المسلمون جميعاً فهذا هو الأصل وهو الأساس والذي عليه عامة أهل السنة.



مُؤَبَّدًا مَا لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةً

(مُؤَبَّدًا) أي باقياً في الحُكم أبداً إلى أن يموت.

كما أن الإمام لا يُقَيَّدُ بقيد مكاني، فسلطة الإمام ينبغي أن تكون شاملةً لجميع الأرض، فكَذلك ينبغي أن تكون مُطلقةً غير مُقيَّدة بزمان، فيتولى الإمام إلى أن يموت أو يطرأ عليه ما ينعزل بسببه.

وكان الخلفاء يبقى أحدهم في الحُكم إلى أن يموت، أو يُعزَل، ويتولى غيره، لكن الأصل أن إمامته باقيةٌ غير مُقيَّدة بِمُدَّة زمنية معينة.

ثم طرأ في العصر الحاضر في أنظمة الحُكم المعاصرة أنهم يختارون الرئيس متولياً لِمُدَّة زمنية معينة، فإذا انقضت هذه المُدَّة انتهت رئاسته، ويبيعه تكون مُقيَّدة بالزمن المحدد الذي بُويِع فيه، قد يكون أربع سنوات أو خمس سنوات أو ست سنوات، حسب أنظمة الدول.

فهذه مسألةٌ اجتهد فيها المعاصرون، وأقروها بناءً على أن مَنْ قبله من الفقهاء أجاز تقييد الإمامة بقيد مكاني، فقالوا: طالما جاز تقييدها بقيد مكاني فيبايع إماماً

على بلد معين، وليس على جميع الأرض، فيجوز تقييدها كذلك بقيد زماني، فيبايع إماماً لِمُدَّة أربع سنوات أو خمس سنوات، ثم إما أن يُجَدِّدوا له مُدَّة أخرى، وإما أن يُبايعوا غيره؛ فهذا من جهة.

ومن جهة أخرى أن أحكام رؤساء الدول والإمارات والممالك المعاصرة لا يأخذ أحدهم حُكْمَ الخليفة الذي حُكِمَ نافذ على جميع أقطار المسلمين، فبالتالي لا يأخذ جميع أحكام الخليفة فلم يشترط فيه القرشية مثلاً، فلا مانع أن يكون له أحكام تخصه بحسب ما يصطاح عليه أهل الحل والعقد، وبحسب ما يضعونه من الأنظمة.

(مَا لَمْ تَكُنْ ضَرْورَةً) هذا القيد يعود على المسألتين:

- مسألة أنه إمام واحد لجميع المعمورة.

- ومسألة التأيد.

فصل في عزل الخليفة

- ٤٠- أسبابه الردّة والجنون والأسر والفسق به يكون
 ٤١- والعزل بالفسق لأهل الحلّ وخلعه لنفسه في قول

أسباب عزل الخليفة ما يلي:

الردة، والجنون، والأسر، والفسق، وخلعه لنفسه؛ فهذه خمسة أسباب. ويضاف عليها- منعاً للتكرار- ما اختل من الشروط الواجب توافرها في الأئمة.

السبب الأول: الردة.

فكما يشترط للخليفة الإسلام، فكذلك إذا طرأت عليه الردة انعزل بالردة، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

عن عبادة بن الصّامت رضي الله عنه قال: دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا: «أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويُسرننا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان»^(١)

(١) أخرجه البخاري ٧٠٥٥، ومسلم ١٧٠٩.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «ينعزل بالكفر إجماعاً، فيجب على كل مسلم القيام في ذلك؛ فمن قوي على ذلك فله الثواب، ومن داهن فعله الإثم، ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض التي كفر فيها الإمام»^(١).

قال القاضي عياض رحمته الله: «أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر ينعزل»^(٢).

وهنا مسألة مهمة: وهي أحكام الضرورة، إذا ارتد الحاكم ولم يكن بالمسلمين قوة لخلعه وتعيين بدله، ولن تتم مصالح الناس من تأمين الطرق ومصالح دنياهم إلا بالإذعان له، فيكون الإذعان له من أحكام الضرورة لضعف المسلمين.

لكن إذا كان بالمسلمين القوة والقدرة والحكم، وهذا منوط بأهل الحل والعقد، وكان في وسعهم أن يعينوا بدله إماماً مسلماً يحكم المسلمين، فهذا هو الواجب.

السبب الثاني: الجنون.

والمقصود به: الجنون الدائم أو الغالب عليه.

كأن يدخل في غيبوبة، أو يصاب بالموت الدماغي، وما أشبه ذلك مما يكون به زوال العقل جميع الوقت أو معظمه.

أما من كان يحصل له جنون عارض؛ كأن يصاب بمرض يحصل له فقد للذاكرة والوعي والإدراك في بعض الأوقات، ثم يفيق، وهنا وقع الخلاف بين أهل العلم.

(١) فتح الباري ١٣ / ١٢٣.

(٢) شرح النووي على مسلم ١٢ / ٢٢٩.

فبعضهم قال: ينخلع بذلك المرض، وبعضهم قال: لا ينخلع به.

السبب الثالث: الأسر.

إذا أُسِرَ الإمام ففيه تفصيل:

فإذا أُسِرَ المشركون، وكان يُرَجَى خلاصُه، كأن يبذل المسلمون جهدهم لاستخلاص الإمام، فيبقى على إمامته ولا ينزل، وعلى أهل الحل والعقد أن يختاروا مَنْ ينوبُ عنه في مُدَّة أسره لتسيير شئون المسلمين.

فإذا أُيسَ المسلمون من تخليصه، ولم يكن في وَسْعِهِم تخليصه، فينزل، ويختار أهل الحل والعقد إماماً بَدَلَه.

وأما إذا أُسِرَ بُغَاةٌ من المسلمين، وكان يُرَجَى خلاصُه، فيبقى على إمامته ولا ينزل، وعلى أهل الحل والعقد أن يختاروا مَنْ ينوبُ عنه في مُدَّة أسره لتسيير شئون المسلمين.

وأما إن لم يرج خلاصه؛ لم يخل حال البغاة من أحد أمرين:

الأول: إن كانوا بغاة فوضى لا أمير لهم، فالإمام المأسور على إمامته؛ لأن بيعته لهم لازمة، وعلى أهل الحل والعقد أن يختاروا مَنْ ينوبُ عنه في مُدَّة أسره.

الثاني: وإن كان البغاة قد نصبوا لأنفسهم أميرا يطيعونه وينقادون له، واتخذوا أرضا لهم خارج ملك الإمام المأسور في أيديهم، فالإمام المأسور ينزل، ويختار أهل الحل والعقد غيره.

هذا، وإذا تخلص من الأسر بعد اختيار إمام جديد، فلا رجعة له للحكم.

السبب الرابع: الفسق.

سبب الفسق لا ينزل به الخليفة تلقائياً بمجرد فسقه، وإنما يُرَدُّ الأمر إلى أهل الحل والعقد لينظروا في المصلحة، هل يعزلون الإمام الذي فسق، أو المصلحة في بقائه إماماً؟

ومسألة العزل بالفسق فيها تفصيل: لأن الفسق درجات:

فمن الأئمة مَنْ قال: لا ينزل الإمام بالفسق مُطلقاً.

وأصحاب هذا القول جعلوا السلامة من الفسق شرطاً لابتداء الإمامة، لكن ليست شرطاً لدوامها واستمرارها.

ومنهم مَنْ قال: ينزل بالفسق مُطلقاً، لأن الإمام يُقتدى به، والغالب أنه إذا فسق الإمام وهو قُدوة الناس ومرجعهم فسيئتش الفسق في الرعية، ويتهاون الناس بالدين.

ومنهم مَنْ فَصَّلَ، وقال: الفسق ليس على درجة واحدة؛ فهناك فسق يكون خاصاً بنفسه، وفسق يتعدى ضرره إلى الرعية.

فالفسق الذي يكون خاصاً بنفسه كأن يكون الإمام يحكم في الناس بشرع الله، وبالعدل، ويبعث الجيوش للجهاد ويُقيم الحدود، وتستقر معه أحكام الناس، ولكن بينه وبين ربه بعض المعاصي، كترك بعض الفرائض، أو يشرب الخمر، أو يزني، أو غير ذلك من المنكرات التي يعودُ ضررها على نفسه.

فكثير من الأئمة المحققين قالوا: إذا كان الفسق من هذا النوع لا ينزل به الإمام، لأن ضرره على نفسه.

وأما إذا كان فسقُه عائداً على الرعية، كأن يقتل الناس، ويظلمهم ويخيف المارة في الطريق، وينشر المنكرات بين الناس، ويُجبرهم على فعل المنكر، وينهى عن الطاعات، أي أن فسقَه يُخِلُّ بدين الرعية، ولا يتحقق به مقصودُ الإمامة؛ فحيثُ ينزل بهذا النوع من الفسق. لهذا، ويُلاحظ أن كثيراً من المعاصرين ينقلون إجماع الإمام النووي رحمته الله على أن الإمام لا ينزل بالفسق، ويُحاكمون الناس إليها، ويحكمون على المخالف بأنه خرج عن أهل السنة وصار خارجياً، وهذا خطأ شنيع، ومن الغلو في الدين.

والصواب: أن إجماع أهل السنة لا يُؤخذ من كتاب واحد، فكثيراً ما يقع الخطأ في حكاية الإجماع، أو يحكي الإمام إجماعاً ويقصد به إجماع أهل مذهبه، أو يقصد به قول غالب العلماء، أو أنه لم يطلع على القول الآخر.

الإمام النووي نفسه في كتابه «روضة الطالبين» قال: (لا ينزل الإمام بالفسق على الصحيح). فلم يُقل: (أجمعوا)، وقوله: (على الصحيح) معناه: أنه يوجد قول آخر.

وفي المذهب الشافعي قول بعزل الإمام لفسقه.

قال الإمام القرطبي الشافعي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]: «الإمام إذا نُصِبَ ثُمَّ فَسَقَ بَعْدَ انْتِزَامِ الْعَقْدِ فَقَالَ الْجُمْهُورُ: إِنَّهُ تَنْفَسَخَ إِمَامَتُهُ وَيُخْلَعُ بِالْفِسْقِ الظَّاهِرِ الْمَعْلُومِ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يُقَامُ لِإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَاسْتِيفَاءِ الْحُقُوقِ وَحِفْظِ أَمْوَالِ الْأَيْتَامِ وَالْمَجَانِينِ وَالنَّظَرِ فِي أُمُورِهِمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْفِسْقِ يُقَعِّدُهُ عَنِ الْقِيَامِ بِهَذِهِ

الأمور والنهوضِ بها. فلو جَوَزْنَا أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا أَدَّى إِلَى إِبْطَالِ مَا أُقِيمَ لِأَجْلِهِ،
أَلَا تَرَى فِي الْإِبْتِدَاءِ إِنَّمَا لَمْ يَجْزْ أَنْ يُعْقَدَ لِلْفَاسِقِ لِأَجْلِ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ مَا أُقِيمَ
لَهُ، وَكَذَلِكَ هَذَا مِثْلُهُ. وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَنْخَلِعُ إِلَّا بِالْكَفْرِ أَوْ بِتَرْكِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ أَوْ
التَّرْكِ إِلَى دُعَائِهَا أَوْ شَيْءٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ»^(١).

فتأمل قوله ﷺ: (قال الجمهور: تنفسخ إمامته)؛ فنسب القول إلى جمهور العلماء.

والصواب في هذا الباب أن مَرَدَّ الأمر إلى أهل الحل والعقد، فينظرون في فسق الإمام، وما إذا كان في قدرتهم أن يخلعوه أو ليس في قدرتهم أن يخلعوه، والمصالح المرجوة بعزله، والمرجوة ببقائه، والأمر إليهم؛ لأن تقدير المصلحة يرجع إليهم.

قال الإمام الشوكاني ﷺ: (نقل ابن التين عن الداودي قال: الذي عليه العلماء في أئمة الجور: أنه إن قُدِرَ على خَلْعِهِ بغير فتنة ولا ظلم وحب، وإلا فالواجب: الصبر)^(٢).

وعلى ذلك حمل العلماء -الذين قالوا بالتفصيل في الفسق- أحاديث الصبر على الأئمة، كقول النبي ﷺ لِحَدِيثِ بَنِي الْيَمَانِ: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»^(٣)، حملوها على الحالة التي يكون فيها فسقه محدوداً، وظلمه لتفر محدود من المسلمين، لكن يقيم الشرع والجهاد والحدود،

(١) تفسير القرطبي ١ / ١٧١.

(٢) نيل الأوطار ٧ / ٢٠٨.

(٣) أخرجه مسلم ١٨٤٧.

ويؤمّن الطرق، فمن تعرّض للمظلمة في نفسه فليصبر، وإذا رأى أهل الحل والعقد أن الأمور مستقيمة في وجوده، أو أنهم لا يقدرّون على خَلعه إلا بمظالم أكبر وأعظم مما هو موجود فيكون من باب الموازنة بين المفسد وارتكاب المفسدة الصغرى دفعا للمفسدة الكبرى.

السبب الخامس: خلع الإمام لنفسه.

هل يجوز للإمام أن يعزل نفسه؟

وردت بعض الآثار بذلك، منها:

ما أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة»: لَمَّا بُويعَ أَبُو بَكْرٍ أُغْلِقَ بَابُهُ ثَلَاثًا، يَقُولُ: أَيُّهَا النَّاسُ، أَقْبِلُونِي بِيَعْتَكُمْ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ لَهُ عَلِيٌّ: لَا نُقْبِلُكَ وَلَا نَسْتَقْبِلُكَ، قَدَّمَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَنْ ذَا يُؤَخِّرُكَ؟^(١).

ولمّا حاصر البُغاةُ عثمانَ ﷺ وطلبوا منه أن يعزل نفسه عن الإمامة، قال: (لا أنزع قميصاً قمّصنيه الله عز وجل)^(٢)؛ فرفض عثمان ﷺ ذلك.^(٣)

(١) أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة ١٣٣، وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» هو منكر متنا، ضعيف منقطع سندا.

(٢) تاريخ الطبري ٤ / ٣٧٦.

(٣) كان قراره ﷺ فيه المصلحة، لأن الذين ثاروا عليه فئة نحو ألفين من أهل العراق، وألفين من أهل مصر، جاءوا متظاهرين بالحج، ولمّا وصلوا إلى المدينة في موسم الحج حاصروا دار عثمان h، ومنعوا عنه الماء، وعيّنوا رجلاً منهم يصلي بالناس، وطلبوا منه أن يخلع نفسه من المُلْك والخلافة. فعثمان ﷺ رأى لو فتح الباب لهذا فلن يستقرّ الأمرُ لإمام بعده؛ فكلّ إمام سيأتي إليه بغاةٌ يحاصرونه ويطلبون منه أن يعزل نفسه، وتكون سنة سيئة، ويفتتت هؤلاء البغاة على الأمة، ويختارون ظالماً منهم يحكم الناس.

والحسن بن علي عليه السلام عهد إليه أبوه بالإمامة - ولا عيب في ذلك لأن الحسن عليه السلام هو أهل للخلافة^(١) - وكان المسلمون منقسمين إلى فريقين: فريق مع الحسن، وفريق مع معاوية عليه السلام في الشام.

فتنازل الحسن عليه السلام عن الخلافة لمعاوية عليه السلام، في شهر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين بعد ثلاثين عاماً بالضبط من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم.^(٢)

قال الإمام القرطبي رحمته الله: (يجبُ عليه أن يخلع نفسه إذا وجد في نفسه نقصاً يؤثر في الإمامة)^(٣).

وقال أبو المعالي الجويني رحمته الله: (وَإِنْ عَلِمَ أَنْ خَلَعَهُ نَفْسُهُ لَا يَضُرُّ الْمُسْلِمِينَ بَلْ يُطْفِئُ نَائِرَةَ نَائِرَةٍ، وَيَدْرَأُ فِتْنًا مُتَظَا فِرَةً، وَيَحْقِنُ دِمَاءً فِي أَهْبِهَا، وَيُرِيحُ طَوَائِفَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ نَصَبِهَا، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَخْلَعَ نَفْسَهُ، وَهَكَذَا كَانَ خَلْعُ الْحَسَنِ نَفْسَهُ، وَهُوَ الَّذِي أَخْبَرَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذْ كَانَ الْحَسَنُ صَبِيًّا رَضِيعًا كَانَ يُمَرُّ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ وَيَقُولُ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَسَيُصْلِحُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ»)^(٤).

(١) وفي هذا رد على الروافض وعلى من يكرهون أمير المؤمنين معاوية عليه السلام، بزعم أن معاوية عليه السلام أول من سن في الأمة تولية الابن، وأن الإمام يعهد بالحكم من بعده لابنه، وهذا كذب؛ لأن أول من عهد بالملك من بعده لابنه هو علي بن أبي طالب عليه السلام.

حتى إن بعض الصحابة رضي الله عنهم أشاروا على عمر أن يختار ابنه عبد الله بن عمر؛ من بعده، فقال: يكفي من آل الخطاب واحد.

(٢) وقد أخبر النبي بذلك، وقد سبق بيانه في شرح البيت ١٦.

(٣) تفسير القرطبي ١ / ٢٧٢.

(٤) غياث الأمم، ص ١٢٩.

والخلاصة: إذا كان خَلَعه لنفسه لسبب ديني، كأن يكون راغباً في الانقطاع للعبادة وَوَجَدَ أن شواغلَ السلطان والمُلك شغلته عن العبادة، أو كان لسبب دنيوي، كأن وَجَدَ مصلحته في التخلي عن الحُكم لتجارة.

فَقِيلَ: (لا ينزل لأن الحق في ذلك للمسلمين، وليس له).

ومنهم مَنْ قال: (ينزل) لأن إزامه بالإمامة يُوَدِّي إلى ضرر عليه في دينه، أو ضرر عليه في دنياه، ولذلك قلنا: **(وَخَلَعُهُ لِنَفْسِهِ فِي قَوْلٍ)**.

ومنهم مَنْ قال: يُنظَرُ؛ إن ولى مَنْ هو دونه لا ينزل، وإن ولى مَنْ هو مثله أو خيراً منه انزل.

وبالجملة: فالأمر متحقق بالمصلحة وبما يراه أهل الحل والعقد في ذلك.



٤٢- أَخْتِمُ بِالصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَى النَّبِيِّ الرَّؤْفِ الرَّحِيمِ

(عَلَى النَّبِيِّ الرَّؤْفِ) في بعض القراءات المتواترة (الرؤف) بهمزة مضمومة بعدها فاء، بغير (واو).

و (الرؤوف الرحيم) من أسماء النبي ﷺ كما قال تعالى: {بِالْمُؤْمِنِينَ رِءُوفٌ رَحِيمٌ} [التوبة: ١٢٨].



٤٣- عِدَّتْهَا مِنَ الْأَبْيَاتِ (جَمُّ) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِهَا تَتِمُّ

(جَمُّ) معناها (كثير)، وفيها تورية.

والتورية: هي أن تحمل كلمة أو جملة معنيين أحدهما أقرب إلى الذهن لكنه غير مقصود، والثاني بعيد وهو المقصود.

فالمعنى المقصود هو: عددُ الأبيات بحسابِ الجُمَّلِ؛ وهو في طريقته المشرقية: يجعلون لكل حرف عدداً يدل عليه، فالمشاركة يُرْتَبُونَهَا بهذا الترتيب: (أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ)؛ أبجد: الألف بواحد، والباء باثنين، والجيم بثلاثة، والدال أربعة.

وعلى هذا فقس، إلى أن تصل إلى عشرة، وبعد عشرة يكون الحرف الذي بعده بعشرين، ثلاثين، أربعين، .. حتى تصل إلى مائة، ثم الحرف الذي بعده بمائتين، ثلاثمائة، أربعمائة، خمسمائة، حتى تصل إلى آخر الحروف يكون بـ (ألف).

آخر حرف وهو (الغين) يساوي (ألفاً)، وأول حرف وهو (الألف) يساوي واحد.

فقولنا (عِدَّتْهَا مِنَ الْأَبْيَاتِ جَمًّا) تجد أن (الجيم) تساوي ثلاثة، و(الميم) تساوي أربعين، أي عدتها أي ثلاثة وأربعون بيتاً.

(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِهَا تَتِمُّ).

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد والحمد لله رب العالمين.

المحتويات

| | |
|----|---|
| ٥ | مقدمة |
| ٦ | منظومة السبل المرعية في السياسة الشرعية |
| ٢١ | فَصْلٌ فِي تَعْرِيفِ الْإِمَامَةِ وَأَسْمَائِهَا وَأَحْكَامِهَا |
| ٢٩ | فَصْلٌ فِي الشُّرُوطِ اللَّازِمِ تَوْفُّرِهَا فِي الْخَلِيفَةِ |
| ٤٠ | فَصْلٌ فِي وَاجِبَاتِ الْخَلِيفَةِ وَحُقُوقِهِ |
| ٥٩ | فَصْلٌ فِي طُرُقِ تَوَلِيَةِ الْخَلِيفَةِ |
| ٦٦ | فَصْلٌ فِي أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ وَشُرُوطِهِمْ |
| ٧٠ | فَصْلٌ فِي الْبَيْعَةِ وَشُرُوطِ صِحَّتِهَا |
| ٨١ | فَصْلٌ فِي عَزْلِ الْخَلِيفَةِ |